

## ملامح من فكر الفراء النحوي في تعيين أجوبة بعض أدوات الشرط في ضوء كتابه (معاني القرآن)

Aspects of Al-Farra'a's Syntactic Thought in Defining the Answers to  
Some of Conditional Particles in the Light of his Book  
(The Meanings of the Qur'an)

حمدي محمود جبالي

Hamdi Mahmoud Jabali

Accepted

قبول البحث

2023/8/12

Revised

مراجعة البحث

2023 /8/1

Received

استلام البحث

2023 /4/10

DOI: <https://doi.org/10.31559/JALLS2023.5.2.1>



This file is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

ملاح من فكر الفراء النحوي في تعيين أجوبة بعض أدوات الشرط في ضوء كتابه (معاني القرآن)

## Aspects of Al-Farra'a's Syntactic Thought in Defining the Answers to Some of Conditional Particles in the Light of his Book (The Meanings of the Qur'an)

حمدي محمود جبالي

Hamdi Mahmoud Jabali

الأستاذ الدكتور في قسم اللغة العربية- كلية الآداب- جامعة النجاح الوطنية- فلسطين

Professor, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, An-Najah National University, Palestine  
HAMDI.JABALI@NAJAH.EDU

### الملخص:

هَدَفَتِ الْمَقَالَةُ الْكَشْفَ عَنْ بَعْضِ مِنْ مَلَاحِجِ فِكْرِ الْفَرَّاءِ النَّحْوِيِّ، فِي تَعْيِينِ أَجُوبَةِ بَعْضِ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ، فِي النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ، فِي ضَوْءِ كِتَابِهِ (مَعَانِي الْقُرْآنِ). وَتَبَرَّزَ مِنْ هَذِهِ الْمَلَاحِجِ مَلْمَحٌ اتَّصَلَ بِاجْتِمَاعِ أَدَاتَيْنِ بِفَاصِلٍ بَيْنَهُمَا، وَاتَّخَذَتْ لَفْظًا، وَاتَّفَقَتْ مَعْنَى، وَاجْتِمَاعِ أَدَاتَيْنِ، اتَّفَقَتْ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَمَلْمَحٌ ثَانٍ، اتَّصَلَ بِزِيَادَةِ بَعْضِ الْحُرُوفِ فِي جَوَابِ الْأَدَاةِ، وَثَالِثٌ اتَّصَلَ بِأَنَّ الْجَوَابَ مَحْذُوفٌ؛ لِكُونِ مَعْنَاهُ مَعْرُوفًا، أَوْ لِدِلَالَةِ الْكَلَامِ بَعْدَهُ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ حُذِفَ اخْتِصَارًا. وَكَانَ مِنْ أَهَمِّ نَتَائِجِ الْمَقَالَةِ أَنَّ يَبْيُنَّ أَنَّ لِلْفَرَّاءِ أَنْظَارًا نَحْوِيَّةً، بَدَأَ بَعْضُهَا يُشِيرُ مَا لَدَى غَيْرِهِ مِنْ جُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ، وَبَدَأَ بَعْضٌ آخَرَ انْفَرَدَ بِهِ الْفَرَّاءُ، إِذْ وَقَفَ، وَوَقَّفُوا عَلَى بَعْضِ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ فِي الْقُرْآنِ؛ مِمَّا يَحْتَاجُ جَوَابًا، بَدَأَ مُشْكِلًا، خَافِيًا. وَمِنْ هَذِهِ النَّتَائِجِ، أَيْضًا، أَنَّ الْمَقَالَةَ حَرَّصَتْ عَلَى تَبْيَانِ قِيَمِ هَذِهِ الْمَلَاحِجِ، وَأَثَارَهَا فِي إِيضَاحِ الْمَعْنَى، مِنْ خِلَالِ ذِكْرِ أَقْوَالِ خَالَفَتْ قَوْلَ الْفَرَّاءِ. وَلَا رَيْبَ أَنَّ فِي ذِكْرِهَا دِلَالَةً دَالَّةً فِي إِطْهَارِ هَذِهِ الْقِيَمِ. وَمِنْ هَذِهِ النَّتَائِجِ، كَذَلِكَ، أَنَّ الْمَقَالَةَ كَشَفَتْ أَنَّ الْفَرَّاءَ كَانَ يَحْرِصُ عَلَى طَلَبِ جَوَابِ الْأَدَاةِ مِنَ النَّصِّ، وَمِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُلْجَأُ إِلَى الْقَوْلِ بِحَذْفِ الْجَوَابِ، إِلَّا إِذَا أُيْقِنَ أَنَّ مَعْنَاهُ مَعْلُومٌ لِلْسَامِعِينَ. وَاعْتَمَدَتِ الْمَقَالَةُ الْمَنْهَجَ الْوَصْفِيَّ لِبَسْطِ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْمَلَاحِجِ، فَعَمَدَتْ أَوَّلًا إِلَى تَعْيِينِ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ، ثُمَّ بَيَّنَّ قَوْلَ الْفَرَّاءِ فِيهِ، وَاعْتَمَدَتْ، مَا لَزِمَ الْأَمْرَ، الْمَنْهَجَ الْإِسْتِقْرَائِيَّ لِلْوُقُوفِ عَلَى آرَاءِ آخَرِ، لِأَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَرَدَّتْ عَلَى مِثْلِ هَذَا النَّصِّ، وَشَرَحَتْهُ، وَأَشَارَتْ بِإِفْتِصَابٍ، فِي التَّوْثِيقِ، إِلَى الْمُمَائِلِ مِنَ النُّصُوصِ الْقُرْآنِيَّةِ، مِمَّا يَنْدَرِجُ تَحْتَ كُلِّ مَلْمَحٍ، مِمَّا أَشَارَ إِلَيْهِ الْفَرَّاءُ.

الكلمات المفتاحية: ملاحج؛ الفراء؛ جواب الشرط؛ النحو العربي؛ القرآن.

### Abstract:

The article aimed to uncover some aspects of the syntactic thought of al-Farra'a in determining the answers of some conditional phrases in the Quranic text in light of his book (The Meanings of the Quran). One of these aspects was a characteristic that involved the combination of two particles with a separator between them, differing in form but agreeing in meaning. Another aspect involved the combination of two particles that were identical in form and meaning. A third characteristic was associated with the addition of certain letters in the answer to the phrase, and a fourth was related to the omission of the answer because its meaning was known or inferred from the context, and it was omitted for the sake of brevity. One of the most important findings of the article was that it demonstrated that al-Farra'a had different views; some of which were similar to those of other grammarians while others were unique to him. This was evident when he examined and analyzed certain conditional phrases in the Quran, which required answers that seemed complicated and concealed. The study also found that the article was keen to elucidate the value of these characteristics and their implications in clarifying the meaning through citing statements that contradicted the al-Farra'a's views. Undoubtedly, such citations provided evidence in demonstrating these values. Furthermore, the article revealed that al-Farra'a was keen to seek the answer to the phrase from the text itself and from the context (of the speech). He only resorted to omitting the answer when he was certain that its meaning was known to the listeners. The article followed a descriptive approach to present these characteristics, firstly by identifying the Quranic text, then explaining the al-Farra'a's view on it. Additionally, where necessary, it adopted an inductive approach to rely on the opinions of other Arabic linguists who responded to similar texts, explained them, and provided concise references to other Quranic texts that fell under each characteristic mentioned by al-Farra'a.

**Keywords:** al-Farra'a; answers of conditional phrase "Jawab al-Shart" Arabic Syntax; aspects; the Qur'an.

## المقدمة:

يُنْقَى كِتَابُ (معاني القرآن) لِلْفَرَّاءِ مِنْ أَهَمِّ الْكُتُبِ، الَّتِي فَسَّرَتِ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، وَمِنْ أَنْفَعِهَا، وَأَنَّهُ مَعِينٌ، لَا يَنْضَبُ فِي سِيَاقِ الدِّرَاسَاتِ اللُّغَوِيَّةِ، وَيُنْقَى كِتَابُ الْفَرَّاءِ غَنِيًّا بِالطَّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ، الَّتِي بَرَعَ الْفَرَّاءُ فِي الْإِنْبَاءِ عَنْهَا إِنْبَاءً، كَشَفَ عَنْ سَعَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَغَنَاهَا فِي أَسَالِيهَا، وَطَرَائِقِ أَدَائِهَا مَعَانِيهَا.

وَمِنْ هَذِهِ الطَّوَاهِرِ، الَّتِي وَسَعَتْهَا الْعَرَبِيَّةُ، مُمَثِّلَةً بِلُغَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، ظَاهِرَةُ الْأَدَوَاتِ الرَّوَاطِطِ، مَا يَحْتَاجُ مِنْهَا إِلَى أَجْوَدَةٍ، لَا يَكْتُمِلُ الْمَعْنَى الْمُرَادُ إِلَّا بِهَذِهِ الْأَجْوَدَةِ. وَقَدْ نَاقَشَ النُّحَوِيُّونَ، وَأَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ جَوَابَاتِ الْأَدَوَاتِ فِي سِيَاقَاتِهَا، وَاجْتَهَدُوا فِي تَبْيَانِ هَذِهِ الْجَوَابَاتِ، وَنَاقَشُوا ذَلِكَ بِالْفَصِيلِ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ الْفَرَّاءِ، الَّذِي بَدَتْ عِنَايَتُهُ فِي هَذَا الْجَانِبِ وَاضِحَةٌ فِي كِتَابِهِ، وَأُلْمَعُ إِلَيْهَا إِمَاعَاتُ شَتَّى فِي ثَنَائِهِ، فِي أَثْنَاءِ نَقَاشِهِ آيِ الدِّكْرِ الْحَكِيمِ. وَقَدْ بَدَتْ هَذِهِ الْإِمَاعَاتُ، بَعْدَ التَّأَمُّلِ، وَإِمْعَانِ النَّظَرِ، أَنَّهَا تُمَثِّلُ مَلَامَحَ، تُنبِئُ عَنْ فِكْرِ نَحْوِيِّ لَدَى صَاحِبِهَا، فِكْرٍ قَمِينٍ جَدِيدٍ بِالْإِنْبَاءِ إِلَيْهِ، وَالْإِنْبَاءِ عَنْهُ؛ مَلَامَحَ بَدَا صَاحِبُهَا، فِيهَا، كَثِيرٌ، فَزَدًا، سَبَقًا إِلَى مَا أَنْبَأَ بِهِ، وَتَقَطَّنَ إِلَيْهِ.

وَلَمَّا كَانَتْ فِي هَذِهِ الْعِنَايَةِ مَلَامَحٌ لَطَائِفٌ دَقَائِقُ، تُنبِئُ عَنْ نَظَرٍ ثَاقِبٍ؛ جَاءَتْ هَذِهِ الْمَقَالَةُ؛ لِقَلَمِ هَذَا الشَّيْخِ؛ لِيَتَخَصَّلَ مِنْهُ دَالٌّ، يَتَكَشَّفُ بِهِ مَرِيدٌ مِنْ سِمَاتِ الْعَرَبِيَّةِ، وَخَصَائِصِهَا، وَيَتَخَصَّلَ مِنْهُ نَبَأٌ عَمَّا أَرَادَ الْفَرَّاءُ؛ وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْمَلَامَحُ، فِي حُدُودِ مَا أَعْلَمُ، لَمْ تَحْطَ بِنَبَأٍ، انْفَرَدَ بِهَا وَحْدَهَا، وَابْتَغَى ذَلِكَ هَدَفًا وَغَايَةً؛ سَعَتْ هَذِهِ الْمَقَالَةُ إِلَى ذَلِكَ، وَانْتَوَتْ الْإِعْتِنَاءَ بِهِ، عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، عِمَادُهَا كِتَابُ الْفَرَّاءِ (معاني القرآن)؛ لِتَأْصِيلِ الْمَلْمَحِ، وَغَيْرُهُ مِنَ الْكُتُبِ ذَاتِ الْعَلَاقَةِ، مَا لَزِمَ الْأَمْرَ، لِتَوْضِيحِ هَذَا الْمَلْمَحِ؛ الرَّأْيِ، وَتَبْيَانِ قِيمَتِهِ، وَمَنْزِلَتِهِ بَيْنَ الْأَرَاءِ.

وَقَدْ رَأَتْ الْمَقَالَةُ أَنْ تُفَرِّدَ لِبَيَانِ هَذِهِ الْمَلَامَحِ عُتُونَاتٍ، وَتَكْشِفَ عَنْ كُلِّ مَلْمَحٍ مِنْ خِلَالِ بَسْطِ الْقَوْلِ فِي الْآيَةِ، الَّتِي بَدَا فِيهَا الْمَلْمَحُ أَشَدَّ وَضُوحًا، وَأَشَارَتْ بِاقْتِضَابٍ، فِي التَّوْثِيقِ، إِلَى الْمَثَالِ مِنَ الْآيَاتِ، مِمَّا يَنْدَرُجُ تَحْتَ هَذَا الْمَلْمَحِ، مِمَّا أَشَارَ إِلَيْهِ الْفَرَّاءُ. وَالْمَلَامَحُ الَّتِي تَشَكَّلُ مِنْ حَاصِلِهَا مَضْمُونُ الْمَقَالَةِ ثَلَاثَةٌ مَلَامَحَ:

- الْأَوَّلُ: مَلْمَحٌ اتَّصَلَ بِاجْتِمَاعِ أَدَائِي شَرْطٍ، اخْتَلَفَتْ لَفْظًا، وَاتَّفَقَتْ مَعْنَى، بِفَاصِلٍ بَيْنَهُمَا، كَالْجَمْعِ بَيْنَ (إِنْ) وَ(مَنْ) الشَّرْطِيَّتَيْنِ وَبِاجْتِمَاعِ أَدَائِي شَرْطٍ، اتَّفَقَتْ لَفْظًا وَمَعْنَى اتِّفَاقًا كَامِلًا، بِفَاصِلٍ بَيْنَهُمَا، كَالْجَمْعِ بَيْنَ لَمَّا وَلَمَّا، وَالْجَمْعِ بَيْنَ لَوْلَا وَلَوْلَا.
- وَالثَّانِي: مَلْمَحٌ، اتَّصَلَ بِزِيَادَةِ بَعْضِ الْحُرُوفِ فِي جَوَابِ أَدَاةِ الشَّرْطِ، كَزِيَادَةِ الْوَوِ فِي جَوَابِ (إِذَا)، وَزِيَادَةِ الْوَوِ فِي جَوَابِ (لَمَّا)، وَوُقُوعُهُ، هَهُنَا، فِعْلًا مَاضِيًا.
- وَالثَّلَاثُ: مَلْمَحٌ اتَّصَلَ بِأَنْ جَوَابِ أَدَاةِ الشَّرْطِ مَخْذُوفٌ، كَحَذْفِ جَوَابِ (لَمَّا)، وَ(لَوْلَا)، وَ(إِذَا)؛ وَأَنَّهُ حُذِفَ؛ إِمَّا لِكَوْنِ الْمَعْنَى مُعَادًا مَكْرُورًا كَثِيرًا فِي الْقُرْآنِ، فَبَاتَ وَاضِحًا مَعْرُوفًا لِلْسَّامِعِينَ، وَإِمَّا لِدِلَالَةِ الْكَلَامِ قَبْلَهُ، أَوْ بَعْدَهُ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ حُذِفَ إِيْجَارًا وَاجْتِصَارًا.

وَهَذَا بَيَانٌ بِهَذِهِ الْمَلَامَحِ:

أَوَّلًا: اجْتِمَاعُ أَدَائِي شَرْطٍ:

قَبْلَ بَيَانِ مَا اتَّصَلَ بِتَعْيِينِ جَوَابِ الشَّرْطِ، إِذَا اجْتَمَعَتْ أَدَاتَا شَرْطٍ، أُشِيرُ ابْتِدَاءً إِلَى أَنَّ الْفَرَّاءَ أَلَحَّ، فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ (معاني القرآن)، عَلَى ظَاهِرَةِ اجْتِمَاعِ الْأَدَوَاتِ، وَكَانَ كَثِيرًا يُؤْصَلُ لِهَذَا الْجَمْعِ، وَيَسْعَى بِاجْتِمَاعِ جَوَابِ لَمَّا اسْتَحَقَّ جَوَابًا، هُمُّهُ وَشَاغِلُهُ، فِي الْمَقَامِ الْأَوَّلِ، الْمَعْنَى.

وَإِشَارَاتُ الْفَرَّاءِ إِلَى اجْتِمَاعِ الْأَدَوَاتِ، سَوَاءً أَكَانَتْ مِمَّا يَطْلُبُ جَوَابًا، أَمْ مِمَّا لَا يَطْلُبُ، وَافِرَةً، وَصُورُهَا مُتَنَوِّعَةٌ، أَغْلِبُهَا يَتَعَلَّقُ بِمَا لَا يَطْلُبُ جَوَابًا، أُلْمَعُ إِلَيْهَا جَمِيعًا سَرِيعًا، لِلْحَاجَةِ إِلَى بَعْضِهَا، مِمَّا يَتَّصِلُ بِمَعْنَى هَذِهِ الْمَقَالَةِ.

الصُّورَةُ الْأُولَى: إِذَا اتَّفَقَتْ الْأَدَاتَانِ لَفْظًا وَمَعْنَى اتِّفَاقًا كَامِلًا، بِلَا فَصْلٍ. وَلِهَذِهِ الصُّورَةُ ثَلَاثُ خَالَاتٍ: الْأُولَى إِذَا أُريدَ أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَّةُ بِمَعْنَى الْأُولَى، فَلَا يَصِحُّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، لِامْتِنَاعِ الْجَمْعِ بَيْنَ أَدَاتَيْنِ لِمَعْنَى وَاحِدَةٍ. قَالَ: "... وَلَوْ اتَّفَقَا، لَمْ يَجُزْ. لَا يَجُوزُ مَا مَا قَامَ زَيْدٌ" (الفراء، بلا تارخ، 1/176). وَالحَالَةُ الثَّانِيَّةُ إِذَا أُريدَ أَلَّا تَكُونَ الثَّانِيَّةُ بِمَعْنَى الْأُولَى، وَأُريدَ بِهَا تَوْكِيدُ مَعْنَى الْأُولَى، وَتَشْدِيدُهَا، صَحَّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا. قَالَ: "وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (لَمْ أَعْتِزْ عَلَى الشَّعْرِ، وَلَا عَلَى قَائِلِهِ فِيمَا طَالَعْتُهُ مِنْ مَصَادِرَ):

كَمْ نِعْمَةً كَانَتْ لَهَا كَمْ كَمْ وَكَمْ

إِنَّمَا هَذَا تَكَرُّرُ حَرْفٍ، وَلَوْ وَقَعَتْ (يُرِيدُ وَقَعَتْ، أَيْ اكْتَفَيْتَ بِهِ) عَلَى الْأَوَّلِ، أَجْزَلَكَ مِنَ الثَّانِي. وَهُوَ كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ: نَعَمْ نَعَمْ، تُكْرِّرُهَا ... تَشْدِيدًا لِلْمَعْنَى" (الفراء، بلا تارخ، 1/177)؛ وَالحَالَةُ الثَّالِثَةُ إِذَا أُريدَ أَنْ يَكُونَ اسْمًا وَاحِدًا مُرَكَّبًا تَرْكِيبًا مُرْجِيًا، صَحَّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا. قَالَ فِي قَوْلِ عُبَيْدِ بْنِ الْأَبْرَصِ (الأبرص، 1983 م، ص 137):

نَحْيِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْدُ ... ضُ الْقَوْمُ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

"فَكَانَ اجْتِمَاعُهُمَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ: هُوَ جَارِي نَيْتٌ نَيْتٌ" (الفراء، بلا تارخ، 1/177).

وَالصُّورَةُ الثَّانِيَةُ إِذَا اتَّفَقَتِ الْأَدَاتَانِ لَفْظًا، وَاخْتَلَفَتَا مَعْنَى، أَوْ نَوْعًا، بِلَا فَاصِلٍ، كَأَن تَكُونَ الْأَوَّلَى حَرْفًا، وَالثَّانِيَةُ اسْمًا، صَحَّاجْتِمَاعُهُمَا، كَقَوْلِكَ: مَا مَا قُلْتُ بِحَسَنِ، وَمَنْ مَنْ عِنْدَكَ. قَالَ: وَ"جَارَ ذَلِكَ عَلَى غَيْرِ عَيْبٍ: لِأَنَّهُ يُجْعَلُ مَا الْأَوَّلَى جَحْدًا، وَالثَّانِيَةُ فِي مَذْهَبِ الَّذِي". وَقَالَ: "لِأَنَّهُ جَعَلَ مِنَ الْأَوَّلِ اسْتِفْهَامًا، وَالثَّانِي عَلَى مَذْهَبِ الَّذِي، فَإِذَا اخْتَلَفَ مَعْنَى الْحَرْفَيْنِ، جَارَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا" (الفراء، بلا تاريخ، 176/1، 177).

وَالصُّورَةُ الثَّالِثَةُ إِذَا اتَّفَقَتِ الْأَدَاتَانِ لَفْظًا اتِّفَاقًا نَاقِصًا، بِلَا فَاصِلٍ، كَأَن تَكُونَ إِحْدَاهُمَا مَوْصُولَةً بِحَرْفٍ، وَالْأُخْرَى مُفْرَدَةً، غَيْرَ مَوْصُولَةٍ، صَحَّاجْتِمَاعُهُمَا. قَالَ: "وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (البيت بلا نسبة في: السيوطي، 1980، 347/5)

كَمَا مَا أَمْرُؤُ فِي مَعْشَرٍ غَيْرِ زَهْفِهِ ... ضَعِيفُ الْكَلَامِ شَخْصُهُ مُتَضَائِلٌ

فَإِنَّمَا اسْتَجَارُوا الْجَمْعَ بَيْنَ (مَا) وَبَيْنَ (مَا): لِأَنَّ الْأَوَّلَى وَصِلَتْ بِالْكَافِ. كَأَنَّهَا كَانَتْ هِيَ وَالْكَافُ اسْمًا وَاحِدًا. وَلَمْ تُوصَلِ الثَّانِيَةُ، وَاسْتَحْسِنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا. وَهُوَ فِي قَوْلِ اللَّهِ: {كَلَّا لَا وَزَرَ} [القيامة: 11] كَانَتْ (لَا) مَوْصُولَةً، وَجَاءَتْ الْأُخْرَى مُفْرَدَةً، فَحَسُنَ اقْتِرَانُهُمَا" (الفراء، بلا تاريخ، 176).

وَالصُّورَةُ الرَّابِعَةُ إِذَا اخْتَلَفَتِ الْأَدَاتَانِ لَفْظًا، وَاتَّفَقَتَا مَعْنَى، صَحَّاجْتِمَاعُهُمَا، بِلَا فَاصِلٍ، أَوْ بِفَصْلٍ، وَعُدَّتِ الثَّانِيَةُ صِلَةً زَائِدَةً، لِلتَّوَكُّيدِ. قَالَ: "وَهُوَ مِثْلُ جَمْعِ الْعَرَبِ بَيْنَ (مَا) وَ(إِنْ)، وَهُمَا جَحْدٌ ... وَقَالَ آخَرُ (مِثْلُ أَغْثَرُ عَلَى الشَّعْرِ، وَلَا عَلَى قَائِلِهِ فِيمَا طَالَعْتُهُ مِنْ مَصَادِرٍ):

مَا إِنْ رَأَيْنَا مِثْلَهُنَّ لِعَشْرِ ... سُودَ الرُّؤُوسِ فَوَالِحٍ وَفُيُولٍ

وَذَلِكَ لِاخْتِلَافِ اللَّفْظَيْنِ يُجْعَلُ أَحَدُهُمَا لَعْوًا" (الفراء، بلا تاريخ، 175/1، 176)، "لِلِاسْتِثْنَاءِ مِنَ الْجَحْدِ، وَالتَّوَكُّيدِ لَهُ" (الفراء بلا تاريخ، 374/1، وينظر: 85/3).

وَالصُّورَةُ الْخَامِسَةُ إِذَا اتَّفَقَتِ الْأَدَاتَانِ لَفْظًا وَمَعْنَى اتِّفَاقًا كَامِلًا، بِفَاصِلٍ بَيْنَهُمَا، وَأُرِيدَ بِالثَّانِيَةِ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الْأَوَّلَى، صَحَّاجْتِمَاعُهُمَا، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ، وَقَدْ جَمَعَ لَا مَعَ لَا:

قَدْ يَكْسِبُ الْمَالُ الْيَهُدَانَ الْجَافِي ... بِغَيْرِ لَا عَصْفٍ وَلَا اصْطِرَافٍ (الفراء، بلا تاريخ، 176/1).

وَالصُّورَةُ السَّادِسَةُ أَنَّ الْفَرَاءَ يُجِزُّ الْجَمْعَ بَيْنَ ثَلَاثِ أَدَوَاتٍ، بِلَا فَاصِلٍ، وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، لِلتَّوَكُّيدِ، عَلَى أَنْ يَخْتَلِفَ لَفْظُهُمَا، كَالْجَمْعِ بَيْنَ لَامِ التَّعْلِيلِ، وَكَيٍّ، وَأَنْ قَالَ: "... وَإِنَّمَا جَمَعُوا بَيْنَهُنَّ لِاتِّفَاقِهِنَّ فِي الْمَعْنَى، وَاخْتِلَافِ لَفْظِهِنَّ ... وَرُبَّمَا جَمَعُوا بَيْنَ مَا وَلَا وَإِنْ، الَّتِي عَلَى مَعْنَى الْجَحْدِ ..." (الفراء، بلا تاريخ، 262/1، وينظر: 480/1، والأنباري، 1391 هـ، 332/1، والأسترابادي، 1399 هـ، 267/1).

وَمَا يَتَّصِلُ بِمَوْضُوعٍ مَقَالَتَيْنَا، مِمَّا يَتَّصِلُ بِاجْتِمَاعِ أَدَوَاتٍ، تَحْتَاجُ جَوَابًا، يُسَلِّكُ فِي الصُّورَةِ الرَّابِعَةِ، الَّتِي اخْتَلَفَتْ فِيهَا الْأَدَاتَانِ لَفْظًا، وَاتَّفَقَتْ مَعْنَى، بِفَاصِلٍ بَيْنَهُمَا، كَالْجَمْعِ بَيْنَ إِنْ وَمَنْ الشَّرْطِيَّتَيْنِ، وَيُسَلِّكُ فِي الصُّورَةِ الْخَامِسَةِ، الَّتِي اتَّفَقَتْ فِيهَا الْأَدَاتَانِ لَفْظًا وَمَعْنَى اتِّفَاقًا كَامِلًا، بِفَاصِلٍ بَيْنَهُمَا، كَالْجَمْعِ بَيْنَ لَمَّا وَلَمَّا، وَلَوْلَا وَلَوْلَا الشَّرْطِيَّتَيْنِ.

وَلَقَدْ لَاحَظَ الْفَرَاءَ هَذَا الْاجْتِمَاعَ، وَرَصَدَهُ، وَأَنْبَأَ عَنْ أَجْوِبَةِ الْأَدَوَاتِ الْمُجْتَمِعَاتِ إِنْبَاءً، بَدَأَ فِيهِ الْفَرَاءَ، مِنْ جِهَةٍ، يُوصِلُ الْمُبْدَأَ، كَأَن يُطِيقُهُ عَلَى الْكَلَامِ، الَّذِي يَجْتَمِعُ فِيهِ أَدَاتَانِ، وَبَدَأَ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، فِي بَعْضِهِ، مُتَنَاقِضًا، وَفَقَّ الْمَلْمَعُ إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ.

أَمَّا الْمُبْدَأُ، فَيَتِمُّثَلُّ فِي أَنَّ الْأَدَاتَيْنِ أُجِيبَتَا بِجَوَابٍ وَاحِدٍ، وَأَنَّ الْمَوْجُودَ كَفَى عَنْ جَوَابِ الْأُخْرَى، أَوْ كَفَى جَوَابٍ وَاحِدَةٍ مِنْ ثِنْتَيْنِ. وَهَذَا الْمُبْدَأُ خِلَافَ الْمُبْدَأِ الْأَصْلِيِّ الْمَوْجِبِ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ أَدَاةٍ فِعْلٌ وَجَوَابٌ، بَلْ إِنَّ الْفَرَاءَ ذَهَبَ هَذَا الْمَذْهَبَ، وَإِنْ كَانَتْ إِحْدَى الْأَدَاتَيْنِ لَيْسَتْ مِنْ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ أَصْلًا، كَحَدِيثِهِ عَنْ إِذَا الشَّرْطِيَّةِ، وَمَا النَّافِيَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ} \* وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ} [يس: 45، 46]. قَالَ مُعَقِّبًا عَلَى الْآيَةِ: "وَقَوْلُهُ: {إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ} جَوَابٌ لِلْآيَةِ، وَجَوَابٌ لِقَوْلِهِ: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّقُوا}، فَلَمَّا أَنَّ كَانُوا مُعْرِضِينَ عَنْ كُلِّ آيَةٍ كَفَى جَوَابٍ وَاحِدَةٍ مِنْ ثِنْتَيْنِ: لِأَنَّ الْمَعْنَى: وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: اتَّقُوا أَعْرَضُوا، وَإِذَا أَتَتْهُمْ آيَةٌ أَعْرَضُوا" (الفراء، بلا تاريخ، 379/2).

وَأَمَّا التَّنَاقُضُ، فَيَتِمُّثَلُّ فِي أَنَّ الْفَرَاءَ أَشَارَ إِلَى جَوَازِ اجْتِمَاعِ الْأَدَاتَيْنِ الْمُخْتَلِفَتَيْنِ لَفْظًا، الْمُتَّفِقَتَيْنِ مَعْنَى، وَقَدْ عَدَّ، فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، "أَحَدَهُمَا لَعْوًا" (الفراء، بلا تاريخ، 175/1، 176)، وَهِيَ الثَّانِيَةُ: اللَّهُمَّ إِلَّا يَكُونُ الْفَرَاءُ قَدْ أَخْرَجَ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ مِنْ هَذَا الْمُبْدَأِ، أَوْ أَنَّ الْأَدَاةَ تَبْقَى تَحْتَاجُ جَوَابَهَا، وَإِنْ عُدَّتْ زَائِدَةً لَعْوًا.

وهذا تفسير لما سبق، ببيان بغض الأدوات المجتمعة، وقد أجبت بجواب واحد، وفق رأي الفراء.

#### 1. اجتماع أداتين مختلفتين لفظًا، متفقتين معنى، كالجمع بين إن ومن الشرطيتين:

وقَفَ الْفَرَاءُ عَلَى آيَاتٍ، فِيهَا أَدَاتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ لَفْظًا، مُتَّفِقَتَانِ مَعْنَى، وَكُلُّ أَدَاةٍ تَطْلُبُ جَوَابًا، وَظَاهِرُ الْكَلَامِ يُبْدِي جَوَابًا وَاحِدًا، لَيْسَ غَيْرُ: لِذَا طَفِقَ الْفَرَاءُ يَبْحَثُ عَنِ الْجَوَابِ الْآخَرِ، أَوْ يَتَعَلَّقُ لِلظَّاهِرَةِ بِمَا تُبِيحُهُ الْعَرَبِيَّةُ، وَتَسْمَحُ بِهِ أَسَالِيْمُهَا، وَطَرَائِقُ أَدَائِهَا عَنْ مَقَاصِدِهَا، وَمَعَانِيهَا، فَتَحَصَّلَ لَدَيْهِ أَنَّ الْأَدَاتَيْنِ أُجِيبَتَا بِجَوَابٍ وَاحِدٍ.

فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْفَرَاءَ، وَفِي أَثْنَاءِ وَفُوفِهِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبَعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} [البقرة: 38]. أَلَمَحْ إِلَى أَنَّ فِي الْآيَةِ شَرْطَيْنِ جَارِمَيْنِ، هُمَا {إِنَّمَا}، وَ{فَمَنْ}، وَأَنَّ كَلَامًا مِنْهُمَا يَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ، وَفَقَّ الْأَصْلُ الْمَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ آدَاءٍ فِعْلٌ وَجَوَابٌ، غَيْرَ أَنَّ ظَاهِرَ الْكَلَامِ يُبَيِّنُ جَوَابًا وَاحِدًا، هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}، وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ الْمُنْبَهِي إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ، وَلَكِنَّ الْفَرَاءَ لَمَّا رَأَى أَنَّ {إِن} وَ{مَنْ} أَدَاتَانِ، لِمَعْنَى وَاحِدَةٍ، هُوَ الْجَزَاءُ، كَانَ ذَلِكَ مُسَوِّغًا لِأَنْ يَقُولَ: إِنَّهُمَا أُجِيبَا بِجَوَابٍ وَاحِدٍ، هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}. قَالَ: "وَرَبَّمَا أَعَادَتِ الْعَرَبُ الْحَرْفَيْنِ، وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ ...، وَمِنْهُ: {فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبَعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ}. أُجِيبَا بِجَوَابٍ وَاحِدٍ. وَهُمَا جَزَاءَانِ" (الفراء، بلا تاريخ، 130/3)، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ سَابِقٍ (الفراء، بلا تاريخ، 59/1): "اكَتَفَى بِجَوَابٍ وَاحِدٍ لِهُمَا جَمِيعًا {فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ} فِي الْبَقَرَةِ"، ثُمَّ زَادَ هَاهُنَا، وَبَيَّنَّ أَنَّ الْفَاءَ فِي قَوْلِهِ: {فَمَنْ تَبَعَ} صَارَتْ كَأَنَّهَا جَوَابٌ لِإِنَّمَا. وَهَذَا كَلَامُهُ: "وَصَارَتِ الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: {فَمَنْ تَبَعَ} كَأَنَّهَا جَوَابٌ لِإِنَّمَا، أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَاوَ لَا تَصْلُحُ فِي مَوْضِعِ الْفَاءِ، فَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْفَاءَ جَوَابٌ، وَلَيْسَتْ بِنَسَقٍ" (وَيُشَبِّهُ الْآيَةَ السَّابِقَةَ، عِنْدَ الْفَرَاءِ، وَأَنَّ جَوَابَ الْأَدَاتَيْنِ وَاحِدٌ، قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى} [طه: 123]، حِينَ جَعَلَ جَوَابَ الْأَدَاتَيْنِ: {إِنَّمَا} وَ{مَنْ}، وَاحِدًا، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى}. الْفَرَاءَ، بلا تاريخ، 59/1).

وَإِخَالُ أَنَّ فِي كَلَامِ الْفَرَاءِ تَنَاقُضًا، فَقَدْ عَيَّنَ ابْتِدَاءً أَنَّ {إِنَّمَا} وَ{مَنْ} جَوَابُهُمَا وَاحِدٌ، هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ}، وَاكَتَفَى بِهِ جَوَابًا لِهُمَا جَمِيعًا، ثُمَّ عَادَ، وَجَعَلَ جَوَابَ {إِنَّمَا} الْفَاءَ، وَمَنْعَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْفَاءُ عَاطِفَةً؛ لِعَدَمِ صُلُوحِ الْوَاوِ فِي مَوْضِعِهَا. وَفِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَرَاءُ نَصٌّ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّ جَوَابَ {إِنَّمَا} {فَمَنْ تَبَعَ}، وَأَنَّ فِي عِبَارَتِهِ مُسَامَحَةً، إِذْ جَعَلَ الْفَاءَ نَفْسَهَا جَوَابًا، فَالْمُشْهُورُ لَدَى النُّحَوِيِّينَ أَنَّ هَذِهِ الْفَاءَ جَلَبَتْ لِمَوْضِلِ الشَّرْطِ بِالْجَزَاءِ؛ وَلَيْسَتْ جَوَابًا؛ لِأَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ هُوَ الْجُمْلَةُ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ الْفَرَاءُ قَدْ عَيَّنَ لِإِنَّمَا جَوَابَيْنِ: الْأَوَّلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَمَنْ تَبَعَ}، وَالثَّانِي، وَهُوَ جَوَابٌ لَهَا وَلِأَخِيهَا {مَنْ}، قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ}؛ اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا حَمَلْنَا: وَصَارَتْ كَأَنَّهَا، فِي قَوْلِهِ: "وَصَارَتِ الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: {فَمَنْ تَبَعَ} كَأَنَّهَا جَوَابٌ لِإِنَّمَا"، عَلَى أَنَّ الْفَاءَ لَمْ تَصِرْ جَوَابًا؛ أَوْ أَنَّهَا هِيَ الَّتِي مَهَّدَتْ لِلْأَوَّلَى أَنْ تَشْتَرِكَ مَعَ الثَّانِيَةِ فِي جَوَابٍ وَاحِدٍ. وَعَلَيْهِ فَلَا تَنَاقُضَ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَرَاءُ.

وَمِنْهُمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرِ، فَالْفَرَاءُ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، إِذْ جَعَلَ جَوَابَ الْأَدَاتَيْنِ وَاحِدًا، لَيْسَ بِسَابِقٍ إِلَيْهِ فِي الْأَوَّلِينَ، بَلْ كَانَ فِيهِ مُقْتَدِيًا بِأُسْتَاذِهِ: الْكِسَائِيِّ، الَّذِي قِيلَ عَنْهُ أَنَّ قَوْلَهُ: {فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} جَوَابٌ لِلشَّرْطَيْنِ مَعَ (النحاس، 1988م، 216/1، وأبو حيان، بلا تاريخ 169/1).

وَقَدْ يَكُونُ مِنَ النَّافِعِ الْكَشْفُ عَنْ آرَاءٍ أُخَرَ، وَزِدَتْ عَلَى مِثْلِ هَذَا التَّرَكُّيبِ: الْآيَةُ تُعَيِّنُ جَوَابًا لِلأَدَاتَيْنِ. فَمَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ، وَمِنْهُمْ الرَّجَّاحُ (الزجاج، 1973، 117/1، 118)، وَأَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ (النحاس، 1988م، 212/1)، وَالزَّمَخْشَرِيُّ (الزمخشري، بلا تاريخ، 102/1، 103) أَنَّ جَوَابَ {إِنَّمَا} جُمْلَةُ الشَّرْطِ الْجَدِيدَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: {فَمَنْ تَبَعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ}، وَأَنَّ جَوَابَ {مَنْ} قَوْلُهُ: {فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ}. وَكَذَا ذَهَبَ هَذَا الْمَذْهَبُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ الْحُلُولِيِّ إِذْ جَعَلَ مِنْ مَوَاضِعِ افْتِرَاقِ جَوَابِ الشَّرْطِ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ جُمْلَةً شَرْطٍ جَدِيدَةٍ (الحلواني، بلا تاريخ، ص 98).

وَفِي (الْبَحْرِ الْمُحِيطِ) عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ جَوَابَ {إِنَّمَا} مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: فَاتَّبِعُوهُ، وَذَلِكَ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ {فَمَنْ تَبَعَ هُدَايَ}، وَأَمَّا أَبُو حَيَّانَ نَفْسُهُ، فَرَأَى أَنَّ {مَنْ} يَجُوزُ أَلَّا تَكُونَ شَرْطِيَّةً، وَرَجَّحَ كَوْنَهَا مَوْصُولَةً مُبْتَدَأً، وَأَنَّ قَوْلَهُ: {فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ} جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، وَقَدْ افْتَرَقَتْ بِالْفَاءِ؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ اسْمٌ مَوْصُولٌ (أبو حيان، بلا تاريخ، 322/1).

وَلَعَلَّ عَدَّ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ شَرْطٍ جُمْلَةٌ مُنْفَرِدَةٌ أُولَى، لِمَوْضُوحِهِ، وَسَلَامَتِهِ مِنْ عَسْفِ التَّأْوِيلِ، أَوْ تَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ.

2. اجْتِمَاعُ أَدَاتَيْنِ مُتَّفِقَتَيْنِ لِفُظًا، وَمَعْنَى، كَالْجَمْعِ بَيْنَ لَمَّا وَلَمَّا، وَلَوْلَا وَلَوْلَا:

وَوَقَّفَ الْفَرَاءَ عَلَى آيَاتٍ، اجْتَمَعَ فِيهَا أَدَاتَانِ مُتَّفِقَتَانِ لِفُظًا، وَمَعْنَى، وَكُلُّ آدَاءٍ تَطْلُبُ جَوَابًا، وَظَاهِرُ الْكَلَامِ يُبَيِّنُ جَوَابًا وَاحِدًا، لَيْسَ غَيْرَ.

مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ} [البقرة: 89]. فَفِي الْآيَةِ، كَمَا لَا يَخْفَى، أَدَاتَا الشَّرْطِ {وَلَمَّا}، وَ{فَلَمَّا}. فَتَنَاقَشَ الْفَرَاءُ، اجْتِمَاعُ الْأَدَاتَيْنِ، وَأَنْبَأَ، مُخَالِفًا جُمْهُورَ النُّحَوِيِّينَ، أَنَّ لَيْسَ لِأَدَاءِ الشَّرْطِ {لَمَّا} الْأَوَّلَى جَوَابٌ، وَإِنَّمَا جَوَابُهَا، وَجَوَابُ لَمَّا الثَّانِيَةِ وَاحِدٌ، هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {كَفَرُوا بِهِ}. قَالَ مُنْبِئًا عَنْ جَوَابِ الْأَدَاتَيْنِ، إِذْ وَقَفَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ}: "وَقَبْلَهَا {وَلَمَّا}، وَلَيْسَ لِلْأَوَّلَى جَوَابٌ، فَإِنَّ الْأَوَّلَى صَارَ جَوَابُهَا كَأَنَّهُ فِي الْفَاءِ، الَّتِي فِي لَمَّا الثَّانِيَةِ، وَصَارَتْ {كَفَرُوا بِهِ} كَافِيَةً مِنْ جَوَابِهَا جَمِيعًا. وَمِثْلُهُ فِي الْكَلَامِ: مَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَتَانِي عَبْدُ اللَّهِ، فَلَمَّا قَعَدَ، أَوْسَعْتُ لَهُ، وَأَكْرَمْتُهُ" (الفراء، بلا تاريخ، 59/1)، وَيُرِيدُ الْفَرَاءُ مِمَّا مَثَّلَ إِذْ قَالَ: مَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَتَانِي عَبْدُ اللَّهِ: لَمَّا أَنْ أَتَانِي عَبْدُ اللَّهِ، فَلَمَّا قَعَدَ، أَوْسَعْتُ لَهُ، وَأَنْ أَوْسَعْتُ صَارَتْ كَافِيَةً مِنْ جَوَابِ لَمَّا الظَّاهِرَةِ، وَمِنْ جَوَابِ مَا قَبْلَهَا، مِمَّا كَانَ بِمَعْنَى لَمَّا.



وَوَرَدَ غَيْرُ الْفَرَاءِ مِنَ النُّحَاةِ عَلَى الْآيَةِ، فَأُنْبِئَتْ أَجُوبَتُهُمْ خِلَافَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَرَاءُ، وَذَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْآيَةَ: تَعْيِينَ جَوَابٍ لِلْمَا الْأَوَّلَى، مُوضِعٌ مُشْكِلٌ (أَمَّا جَوَابُ الثَّانِيَةِ، فَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {كَفَرُوا بِهِ}). فَمَذَهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّ جَوَابَهَا مَحْذُوفٌ، وَأَنَّ مَعْنَاهُ مَعْرُوفٌ (الأخفش، 1995م، 319/1)، وَكَذَا جَعَلَهُ الْبَصْرِيُّونَ (الأنباري، بلا تاريخ، 104/1)، وَالزَّمَخْشَرِيُّ (الزَمَخْشَرِيُّ، بلا تاريخ، 126/1)، وَابْنُ هِشَامٍ مَحْذُوفًا، دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ تَقْدِيرُهُ: نَبَذُوهُ، أَوْ كَفَرُوا بِهِ، أَوْ كَذَّبُوا بِهِ، أَوْ اسْتَهْزَأُوا بِمَجِيئِهِ، أَوْ أَنْكَرُوهُ (ابن هشام، 1991م، ص 189). كَمَا أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ رَدَّ أَنَّ يَكُونُ جَوَابُ لَمَّا الْأَوَّلَى الْفَاءَ، وَمَا بَعْدَهَا، لِافْتِرَاقِ لَمَّا الثَّانِيَةِ بِالْفَاءِ؛ وَالْفَاءُ لَا تَدْخُلُ فِي جَوَابِ لَمَّا (العكبري، بلا تاريخ، 90/1).

أَقُولُ: وَفِي هَذَا الرَّيِّ نَظَرٌ، فَقَدْ أَجَارَ الْأَخْفَشُ (الأخفش، 1995م، 306/1، 429) زِيَادَةَ الْفَاءِ، كَمَا أَنَّ افْتِرَاقَ جَوَابِ لَمَّا بِالْفَاءِ مَسْمُوعٌ عَنِ الْعَرَبِ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (الشعر لعمر بن معديكرب في ابن قتيبة، 1966م، 372/1):

لَمَّا رَأَيْتُ الْخَيْلَ زُورًا كَأَنَّهَا ... جَدَاوِلُ زُرْعٍ خَلَيْتُ فَاسْبَطَرْتُ

فَجَاشَتْ إِلَيَّ النَّفْسُ أَوَّلَ مَرَّةٍ ... وَرَدَّتْ عَلَى مَكْرُوهِهَا فَاسْتَقَرَّتْ (وينظر: الأنباري، بلا تاريخ، ينظر: الأنباري: البيان في إعراب غريب القرآن 104/1).

وَمِنْ ذَلِكَ اجْتِمَاعُ لَوْلَا مَعَ لَوْلَا. وَاجْتِمَاعُ الْأَدَاتَيْنِ، أَوْ قُلْ: تَكَرَّرُ الْأَدَاةُ مُوضِعٌ كَانَ لِلْفَرَاءِ فِيهِ نَظَرٌ نَحْوِيٌّ، لَطِيفٌ، يَكْشِفُ عَنْ نَظَرٍ نَاقِصٍ، مُسْتَنِدٍ إِلَى مَا تُبَيِّحُهُ الْعَرَبِيَّةُ، وَتَسْمَحُ بِهِ.

فَمِمَّا تَكَرَّرَتْ فِيهِ لَوْلَا، وَوَقَفَ عِنْدَهُ الْفَرَاءُ، قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُوفُومَ \* وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ \* وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ \* فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ \* تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}[الواقعة: 83، 87]

قَالَ: "وَيُقَالُ: أَتَيْنَ جَوَابَ (فَلَوْلَا) الْأَوَّلَى، وَجَوَابُ الَّتِي بَعْدَهَا؟ وَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ: أَنَّهَا أُجِيبَتْ بِجَوَابٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ {تَرْجِعُونَهَا}" (الفراء، بلا تاريخ، 130/3). وَمُرَادُ الْفَرَاءِ أَنَّ لَوْلَا أُعِيدَتْ، وَأَنَّ مَعْنَى لَوْلَا الثَّانِيَةِ، كَمَعْنَى لَوْلَا الْأَوَّلَى، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ آدَاةٍ جَوَابٌ، وَظَاهِرُ النَّصِّ عَلَى ذَلِكَ، يُبَيِّنُ أَنَّ فِيهِ جَوَابًا وَاحِدًا؛ لِذَا قَرَّرَ الْفَرَاءُ أَنَّهَا أُجِيبَتْ بِجَوَابٍ وَاحِدٍ، هُوَ قَوْلُهُ: {تَرْجِعُونَهَا}. وَمِنْ النَّحْوِيِّينَ، كَأَبِي جَعْفَرٍ النَّحَّاسِ، مَنْ نَصَّ عَلَى أَنَّ الْجَوَابَ "خِيفَ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَذَلَّ عَلَيْهِ الْآخَرُ" (النحاس، 1988م، 345/4)، يُرِيدُ أَنَّ قَوْلَهُ: {تَرْجِعُونَهَا} يَصْلُحُ جَوَابًا لِأَيِّ مِنْهُمَا، وَيَدُلُّ عَلَى جَوَابِ الْآخَرَى. وَرَأَى الزَّمَخْشَرِيُّ أَنَّ لَوْلَا الْأَوَّلَى، جَوَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ}، وَأَنَّ لَوْلَا الثَّانِيَةِ، لَا جَوَابَ لَهَا، كَرَّرَتْ تَوْكِيدًا لِلأَوَّلَى، وَمَعْنَى الْكَلَامِ: "فَلَوْلَا تَرْجِعُونَهَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُوفُومَ، إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ" (الزَمَخْشَرِيُّ، بلا تاريخ، 352/4). وَينظر: أبو حيان، بلا تاريخ، 215/8). يُرِيدُ أَنَّ فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمًا، وَتَأْخِيرًا. وَقِيلَ: إِنْ قَوْلُهُ: {تَرْجِعُونَهَا} جَوَابٌ لِلأَوَّلَى، وَأَنَّ الثَّانِيَةَ تَكْرِيرٌ (العكبري، بلا تاريخ، 1206/2)، لَا جَوَابَ لَهَا.

وَأَبْعَدُ ابْنُ هِشَامٍ إِذْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْأَوَّلَى بِمَعْنَى هَلَا، وَالثَّانِيَةَ تَكَرَّرَ لِلأَوَّلَى، وَأَنَّ الْكَلَامَ تَرْكِيْبُهُ فِيهِ تَقْدِيمٌ، وَتَأْخِيرٌ، وَأَنَّ مَعْنَاهُ: "فَهَلَا تَرْجِعُونَ الرُّوحَ، إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُوفُومَ، إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ، وَخَالَتُكُمْ أَنْتُمْ تُشَاهِدُونَ ذَلِكَ، وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَى الْمُحْتَضِرِ مِنْكُمْ بِعِلْمِنَا، أَوْ بِالْمَلَايِكَةِ، وَلَكِنَّكُمْ لَا تُشَاهِدُونَ ذَلِكَ" (ابن هشام، 1991م، 303/1، 304).

ثَانِيًا: زِيَادَةُ بَعْضِ الْحُرُوفِ فِي جَوَابِ بَعْضِ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ:

يَكْشِفُ هَذَا الْمُلْحَ عَنْ نَظَرٍ آخَرَ لِلْفَرَاءِ، قِيلَ فِيهِ الْفَرَاءُ جَوَابُ الْأَدَاةِ، وَإِنْ كَانَ مُصَدَّرًا بِحَرْفٍ، لَا يَصِحُّ أَنْ تُجَابَ بِهِ الْأَدَاةُ، وَفُقِ رَأْيُ جُمْهُورِ النُّحَاةِ: لِكُونِ الْجَوَابِ خَارِجًا عَلَى أَصُولِهِمْ.

1. زِيَادَةُ الْوَاوِ فِي جَوَابِ آدَاةِ الشَّرْطِ إِذَا:

فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ قَبْلَ زِيَادَةِ الْوَاوِ فِي جَوَابِ آدَاةِ الشَّرْطِ إِذَا. وَلَدَى الْفَرَاءِ، فِي وَفُوعِ الْوَاوِ زَائِدَةٍ فِي جَوَابِ إِذَا، قَاعِدَةٌ وَأَصْلٌ، يُحْكَمُ بِهِ عَلَى زِيَادَةِ الْوَاوِ فِي أَجُوبَةِ بَعْضِ الْأَدَوَاتِ. وَهُوَ أَنَّ (إِذَا) إِذَا سَبَقَتْ بِكَلَامٍ، وَلَمْ تَكُنْ مُبْتَدَأً لَهَا، جَازَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا، مِمَّا افْتَرَقَ بِالْوَاوِ، جَوَابًا لَهَا. قَالَ الْفَرَاءُ: "لِأَنَّ لَمْ نَسْمَعْ جَوَابًا بِالْوَاوِ فِي ... وَلَا فِي (إِذَا) إِذَا ابْتَدَأَتْ، وَإِنَّمَا تُجِيبُ الْعَرَبُ بِالْوَاوِ فِي قَوْلِهِ: حَتَّى إِذَا كَانَ، وَقَلَمَّا أَنْ كَانَ، لَمْ يُجَاوِزْ ذَلِكَ" (الفراء، بلا تاريخ، 249/3). وَقَالَ: "فَهَذِهِ الْوَاوُ مَعْنَاهَا السُّقُوطُ ... وَهُوَ فِي حَتَّى إِذَا وَقَلَمَّا أَنْ مَقُولٌ، لَمْ يَأْتِ فِي غَيْرِ هَذَيْنِ" (الفراء، بلا تاريخ، 238/3). وَينظر: أبو حيان، بلا تاريخ، 287/5). وَقَالَ: "وَالْعَرَبُ تُدْخِلُ الْوَاوَ فِي جَوَابِ فَلَمَّا، وَحَتَّى إِذَا، وَتَلَفِيهَا" (الفراء، بلا تاريخ، 390/2).

وَمِنْهَا يَكُنُ الْأَمْرُ، فَالْفَرَاءُ، وَإِنْ كَانَ قَالَ زِيَادَةُ الْوَاوِ فِي جَوَابِ حَتَّى إِذَا، إِلَّا أَنَّهُ عَدَّ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ الْخَارِجِ عَنِ الْمُلُوفِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي جَوَابِهَا أَلَّا يَكُونَ فِيهِ الْوَاوُ. قَالَ مُعَلِّقًا عَلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ (البيتان للأسود بن يعفر، بلا تاريخ ص 19):

حَتَّى إِذَا قَمِلَتْ بَطُونُكُمْ  
وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ سَبُّوا  
وَقَلْبُتُمْ ظَهَرَ الْمَجَنِّ لَنَا  
إِنَّ اللَّيْنِمَ الْعَاجِزَ الْخَبُّ

"فَجَعَلَ جَوَابَ حَتَّى إِذَا بِالْوَاوِ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَلَّا يَكُونَ فِيهِ الْوَاوُ، فَاجْتَزَى بِالْإِثْبَاعِ، وَلَا خَبَرَ بَعْدَ ذَلِكَ. وَهَذَا أَشَدُّ مِمَّا وَصَفْتُ لَكَ" (الفراء، بلا تاريخ، 107/1). فَجَوَابُ حَتَّى إِذَا: وَقَلْبُهُمْ. وَالْفَرَاءُ، كَمَا تَرَى، جَعَلَ الْأَصْلَ فِيهِ أَلَّا يَكُونَ فِيهِ الْوَاوُ، فَلَمَّا كَانَ فِيهِ الْوَاوُ، كَانَ ذَلِكَ خَارِجًا عَلَى هَذَا الْأَصْلِ، فَكَانَتِ الْوَاوُ، وَمَا بَعْدَهَا جَوَابًا (خَبَرًا) لِـ(حَتَّى إِذَا)، وَأَنَّهُ لَا جَوَابَ (خَبَرَ) بَعْدَ ذَلِكَ لِلشَّرْطِ؛ لِأَنَّ الْإِثْبَاعَ كَفَى غَنَّهُ.

فَفِي أَثْنَاءِ وَقُوفِ الْفَرَاءِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طُبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ) [الرُّم: 73]، وَبَنَاءً عَلَى التَّقْيِيدِ السَّابِقِ جَعَلَ الْفَرَاءُ قَوْلَهُ تَعَالَى: {وَفُتِحَتْ} جَوَابَ إِذَا، وَأَنَّ الْوَاوَ زَائِدَةٌ، مَعْنَاهَا السُّقُوطُ. قَالَ: "وَدُخُولُ الْوَاوِ فِي الْجَوَابِ فِي: حَتَّى إِذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: {حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا}" (الفراء، بلا تاريخ، 211/1. وينظر: 238/1). وَاسْتِثْلُ عَلَى ذَلِكَ بِالْآيَةِ الْأُخْرَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: {حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فَتُحْتِ أَبْوَابُهَا} [الرُّم: 71]، إِذْ وَقَعَ جَوَابُ إِذَا بِلا وَاوٍ.

وَقَدْ نَسَبَ أَبُو حَيَّانَ جَوَازَ زِيَادَةِ الْوَاوِ لِلْكُوفِيِّينَ كَافَّةً، وَجَعَلَ ذَلِكَ مَذْهَبًا لَهُمْ شَائِعًا لَدَيْهِمْ (أبو حيان، بلا تاريخ، 287/5). وَأَنْبَأَ الْعُكْبَرِيُّ بِأَنَّ الْجَوَابَ قَوْلُهُ: {وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا}، وَعَزَا الْقَوْلَ بِزِيَادَةِ الْوَاوِ إِلَى قَوْمٍ، لَمْ يُعَيِّنْهُمْ، وَلَكِنَّهُ عَيَّنَ الْجَوَابَ الْمُرْضِيَّ غَنَّهُ، عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، وَرَأَى أَنَّهُ مَحْذُوفٌ، وَأَنَّ تَقْدِيرَهُ: اطْمَأْنَوْا، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ (العكبري، بلا تاريخ، 1114/2).

وَإِذَا كَانَ مَا سَبَقَ قَدْ عَيَّنَ رَأَى الْفَرَاءُ، وَالْعُكْبَرِيُّ، فِي جَوَابِ إِذَا، فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ أَنَّهُ قِيلَ: الْجَوَابُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا}، وَالْوَاوُ فِيهِ زَائِدَةٌ، وَإِنَّ الْوَاوَ فِي قَوْلِهِ: {وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا} عَاطِفَةٌ (ابن هشام، 1991م، 417/1). وَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ: الْجَوَابُ مَحْذُوفٌ (المبرد، بلا تاريخ، 80/2. وينظر: ابن هشام، 1991م، 417/1)؛ لِأَنَّ "الْعَرَبَ تَثَرِّكُ فِي مِثْلِ هَذَا الْخَبَرِ الْجَوَابِ فِي كَلَامِهِمْ، لِعِلْمِ الْمُخْبِرِ لِأَيِّ شَيْءٍ هَذَا الْكَلَامُ" (سيبويه، 1999م، 103/3)؛ تَقْدِيرُهُ: سَعِدُوا (النحاس، 1988م، 23/4)، أَوْ: "صَدِّقُوا وَعَدَّاهُمْ، وَطَابَتْ نَفْسُهُمْ" (ابن جني، بلا تاريخ، 462/2. وينظر: 1389هـ، 216/2، وابن يعيش، بلا تاريخ، 94/8)، أَوْ: كَانَ كَيْتٌ وَكَيْتٌ. وَفِي ظَنِّي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ، أَنَّ جَعَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَفُتِحَتْ} جَوَابَ إِذَا، وَأَنَّ الْوَاوَ زَائِدَةٌ، وَأَنَّ مَعْنَاهَا السُّقُوطُ؛ أَوَّلَى مِنْ غَدِهِ مَحْذُوفًا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، وَلِسَلَامَتِهِ مِنْ تَقْدِيرِ الْحَذَفِ.

وَبَنَاءً عَلَى التَّقْيِيدِ السَّابِقِ، أَيْضًا، وَمِمَّا وَقَفَ عَلَيْهِ الْفَرَاءُ، وَيُشَبِّهُ الْآيَةَ السَّابِقَةَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: {وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّوهُم بِأُذُنِهِ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأُمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِمَّا بَعَدَ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ} [آل عمران: 152].

فَقَدْ ذَكَرَ الْفَرَاءُ أَنَّ جَوَابَ حَتَّى إِذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَشِلْتُمْ}، وَأَنَّهُ مُقَدَّمٌ، وَمُؤَخَّرٌ (الفراء، بلا تاريخ، 238/1)، وَالْمَعْنَى: حَتَّى إِذَا تَنَازَعْتُمْ فِي الْأُمْرِ فَشِلْتُمْ، فَيَكُونُ الْفَشْلُ مُسَبَّبًا عَنْ تَنَازُعِهِمْ، وَاجْتِلَافِهِمْ. وَلَيْسَتْ قِيَمَةُ لِلْفَرَاءِ هَذَا التَّقْدِيرَ جَعَلَ الْوَلَوْ زَائِدَةً، وَمَعْنَاهَا السُّقُوطُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَتَنَازَعْتُمْ}. وَهَاهُنَا أَشَارَ الْفَرَاءُ، وَأَلَحَّ عَلَى مَا قَعَدَ سَابِقًا، إِذْ خَصَّ زِيَادَةَ الْوَاوِ فِي جَوَابِ إِذَا، بِشَرْطِ أَنْ تُسَبِّقَ بِحَتَّى (ذَكَرَ عَبْدُ الْخَالِقِ غَضَبِيَّةً أَنَّ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ حَتَّى فِي ثَلَاثَةِ وَأَرْبَعِينَ مَوْضِعًا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ. يَنْظُر: غَضَبِيَّة، 2007م، 150/1)، أَوْ تُزَادُ فِي جَوَابِ لَمَّا (الفراء، بلا تاريخ، 238/1).

وَيَبْدُو أَنَّ لِلْفَرَاءِ نَظْرًا خَاصًّا فِي تَأْخِيرِ الْجَوَابِ وَتَقْدِيرِهِ، لَا بَأْسَ مِنَ التَّذْكِيرِ بِهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَّصِلٍ بِمَا نَحْنُ فِيهِ. فَأَقُولُ: هَاهُنَا قَبْلَ الْفَرَاءِ مَبْدَأُ التَّقْدِيرِ وَالتَّأْخِيرِ فِي الْجَوَابِ: لِقُرْبِ الْجَوَابِ مِمَّا اسْتَحَقَّهُ، وَلَكِنَّهُ فِي مَوْضِعٍ لَاحِظٍ رَدَّ الْأَخَذَ بِهَذَا الْمَبْدَأِ، وَلَمْ يَقْبَلْ بِهِ، وَذَلِكَ إِذَا تَأَخَّرَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ تَأَخُّرًا كَثِيرًا. قَالَ: "وَقَدْ رَعِمَ قَوْمٌ أَنَّ جَوَابَ: {وَالْقُرْآنُ} [ص: 1] [إِنَّ ذَلِكَ لَحَقَّ تَخَاصُّمِ أَهْلِ النَّارِ] [ص: 64]، وَذَلِكَ كَلَامٌ قَدْ تَأَخَّرَ تَأَخُّرًا كَثِيرًا عَنْ قَوْلِهِ: {وَالْقُرْآنُ}، وَجَزَتْ بَيْنَهُمَا قِصَصٌ مُخْتَلِفَةٌ، فَلَا نَجْدَ ذَلِكَ مُسْتَقِيمًا فِي الْعَرَبِيَّةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ" (الفراء، بلا تاريخ، 397/2).

وَنَاقَشَ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ (الحلبي، 1994م، 232/2) الْإِشْكَالَ فِي جَوَابِ إِذَا، فِي آيَةِ آلِ عِمْرَانَ، إِذَا عُدَّتْ شَرْطِيَّةً، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ جَوَابَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَتَنَازَعْتُمْ}، وَأَنَّ الْوَاوَ زَائِدَةٌ، وَنَسَبَ ذَلِكَ لِلْفَرَاءِ (أَقُولُ: مَا نَسَبَهُ السَّمِينُ لِلْفَرَاءِ غَيْرُ صَحِيحٍ. فَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الْفَرَاءَ ذَكَرَ أَنَّ جَوَابَ إِذَا هُوَ {فَشِلْتُمْ}، وَلَيْسَ {وَتَنَازَعْتُمْ}، وَلَكِنَّهُ ضَعَّفَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا مَوْضِعٌ، لَا تُزَادُ فِيهِ الْوَاوُ، ثُمَّ ذَكَرَ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ فِي جَوَابِهَا.

الْأَوَّلُ أَنَّ جَوَابَهَا مَذْكُورٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {ثُمَّ صَرَفَكُمْ}، وَأَنَّ ثَمَّ زَائِدَةً، مَعْنَاهَا السُّقُوطُ، كَالْوَاوِ، وَفَقَّ رَأَى الْفَرَاءُ. وَضَعَفَ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ هَذَا الْوَجْهَ، أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ زِيَادَةُ ثَمَّ عِنْدَهُ. أَقُولُ: فَإِذَا لَمْ تَثْبُتْ زِيَادَةُ ثَمَّ عِنْدَ السَّمِينِ الْحَلَبِيِّ، وَأَصْحَابِهِ الْبَصْرِيِّينَ، فَإِنَّ الْأَخْفَضَ، وَالْكُوفِيِّينَ أَثْبَتُوا ذَلِكَ (ابن هشام، 1991م، 153/1). وَيُشَبِّهُ هَذَا الْوَجْهَ، وَأَنَّ ثَمَّ زَائِدَةً، أَنَّ الْكُوفِيِّينَ جَعَلُوا جَوَابَ إِذَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ

تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ} [التوبة: 118]: جَعَلُوا جَوَابَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: {تُتَمَّ تَابَ}، وَأَنَّ الْمُعْنَى تَابَ، وَأَنَّ تَمَّ زَائِدَةٌ (السيوطي، 1975 م، 347/5).

وَالْوَجْهُ الثَّانِي، مِمَّا ذَكَرَهُ السَّمِينُ الْحَلِيُّ، أَنَّ جَوَابَهَا مَحْذُوفٌ. وَهَاهُنَا أَفْرَطُ السَّمِينُ الْحَلِيُّ فِي ذِكْرِ آرَاءِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ فِي تَفْذِيرِهِ. وَمُلْخَصٌ كَلَامِهِ خَمْسُ عِبَارَاتٍ، تُنْبِئُ عَنْ مَعْنَى هَذَا الْمَحْذُوفِ، وَهَذِهِ الْعِبَارَاتُ هِيَ: انْهَزَمْتُمْ، مَنَعَكُمْ نَصْرُهُ، بَانَ لَكُمْ أَمْرُكُمْ، امْتَحَنْتُمْ، انْقَسَمْتُمْ إِلَى قِسْمَيْنِ. وَقَدْ صَحَّحَ السَّمِينُ الْحَلِيُّ هَذَا الْوَجْهَ، وَقَبِلَ بِهِ.

وَبِنَاءً، أَيْضًا، عَلَى التَّفْعِيدِ السَّابِقِ، مِمَّا وَقَفَ عَلَيْهِ الْفَرَّاءُ، وَبِشِبْهِ الْآيَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: {حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ} [الأنبياء: 96]، فَقَدْ جَعَلَ الْفَرَّاءُ جَوَابَ إِذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَأَقْرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا} [الأنبياء: 97]، وَعَدَّ الْوَاوُ زَائِدَةً (الفراء، بلا تاريخ، 211/2. وينظر: 238/1، و250/3).

وَلَمْ يَكُنِ الْفَرَّاءُ سَبَاقًا إِلَى مَا أَنْبَأْنَا بِهِ، مِمَّا تَعَلَّقَ بِهِذِهِ الْآيَةِ، فَأَصْلُ الْقَوْلِ: جَعَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَأَقْرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ}، جَوَابًا لِـ{إِذَا}، وَعَدَّ الْوَاوُ زَائِدَةً؛ لِشِبْهِهِ الْكِسَائِيِّ، كَمَا خَبَّرَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ، الَّذِي نَسَبَ إِلَى الْكِسَائِيِّ، أَيْضًا، قَوْلًا ثَانِيًا، أَنَّ جَوَابَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا} [الأنبياء: 97] (النحاس، 1988 م، 57/3).

وَارْتَضَى الرَّمُخْشَرِيُّ قَوْلَ الْكِسَائِيِّ الثَّانِي، وَذَكَرَ أَنَّ إِذَا "هِيَ إِذَا الْمُفَاجَأَةُ، وَهِيَ تَقَعُ فِي الْمُجَازَاةِ، سَادَّةً مَسَدَّ الْفَاءِ ... فَإِذَا جَاءَتْ الْفَاءُ مَعَهَا تَعَاوَنَتَا عَلَى وَصْلِ الْجَزَاءِ بِالْشَّرْطِ، فَيَتَأَكَّدُ" (الرمخشري، بلا تاريخ، 102/3)، وَقَوَى قَوْلَ الْكِسَائِيِّ، كَذَلِكَ، ابْنُ عَطِيَّةٍ، إِذْ قَالَ: "وَالَّذِي أَقُولُ: إِنَّ الْجَوَابَ فِي قَوْلِهِ: {فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ}، وَهَذَا هُوَ الْمُعْنَى الَّذِي قُصِدَ ذِكْرُهُ؛ لِأَنَّهُ رُجُوعُهُمُ الَّذِي كَانُوا يَكْذِبُونَ بِهِ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِمْ امْتِنَاعَهُ" (أبو حيان، بلا تاريخ، 315/6).

وَإِذَا كَانَ مَا سَبَقَ دَلَّلَنَا فِيهِ عَلَى رَأْيِ الْفَرَّاءِ وَالْكِسَائِيِّ، فَلَعَلَّهُ مِنَ النَّافِعِ إِلَى أَنْ نَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْمُبَرَّدَ (المبرد، بلا تاريخ، 80/2)، وَالزَّجَّاجَ (الزجاج، 1973 م، 405/3)، وَأَبَا حَيَّانَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ جَوَابَ إِذَا فِي الْآيَةِ مَحْذُوفٌ، تَفْذِيرُهُ عِنْدَ الزَّجَّاجِ: قَالُوا: {يَا وَيْلَتَنَا}، وَهُوَ قَوْلُ حَسَنٍ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ النَّحَّاسِ؛ لِأَنَّ حَذْفَ الْقَوْلِ فِي كِتَابِ اللَّهِ الْعَزِيزِ، وَاسِعٌ، كَثِيرٌ (النحاس، 1988 م، 81/3)، وَتَفْذِيرُهُ عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ: فَحِينَئِذٍ يُبْعَثُونَ، فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ (أبو حيان، بلا تاريخ، 316/6).

وَلَمَّا كَانَ الْفَرَّاءُ أَصَلَ مَا أَنْبَأْنَا عَنْهُ، مِمَّا اتَّصَلَ بِزِيَادَةِ الْوَاوِ فِي جَوَابِ إِذَا، وَقَفَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ \* وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ} [الانشقاق: 1. 2]، الَّذِي يَبْدُو فِيهِ أَنَّ مَا ظَاهَرَهُ أَنَّهُ جَوَابَ إِذَا جَاءَ مُفْتَرِنًا بِالْوَاوِ، بَادَرَ الْفَرَّاءُ، وَأَنْكَرَ قَوْلَ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ؛ لِخُرُوجِهِ عَلَى مَا أَصَلَ، وَقَعَدَ.

لَقَدْ تَأَمَّلَ الْفَرَّاءُ هَذِهِ الْآيَةَ، فِي (مَعَانِي الْقُرْآنِ)، فِي مَوْضِعَيْنِ: أَمَّا الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ الْأَحْقُ، فَتَأَمَّلَهَا فِي مَوْضِعِهَا، فِي سُورَةِ الْإِنْشِقَاقِ، وَقَدْ قَالَ فِيهِ: "وَقَالَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ: جَوَابُ {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} قَوْلُهُ: {وَأَذْنَتْ}، وَنَرَى أَنَّهُ رَأَى ارْتِثَاءَ الْمُفَسِّرِ، وَشِبْهَهُ بِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ تَعَالَى: {حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا} [الزمر: 73]؛ لِأَنَّ لَمْ نَسْمَعْ جَوَابًا بِالْوَاوِ فِي ...، وَلَا فِي {إِذَا} إِذَا ابْتَدَأَتْ، وَإِنَّمَا تَجِيبُ الْعَرَبُ بِالْوَاوِ فِي قَوْلِهِ: حَتَّى إِذَا كَانَ، وَقَلَمًا أَنْ كَانَ (الفراء، بلا تاريخ، 238/1. يريد لِمَا الظَّرْفِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ، وَذَكَرَ (أَنْ) لِيَمَيِّزَ مِنْهَا لِمَا الْجَارِمَةِ، وَالَّتِي بِمَعْنَى {إِلَّا}). فَكُلُّ الْمَوَاضِعِ الَّتِي زِيدَتْ فِيهَا الْوَاوُ بَعْدَ لِمَا لَيْسَ فِيهَا أَنْ، ثُمَّ إِنَّ (أَنْ) وَقَعَتْ زَائِدَةً بَعْدَ لِمَا الظَّرْفِيَّةِ. وَيَنْظُرُ: الهروي، 1993 م، ص 97. 98)، لَمْ يُجَاوِزْ ذَلِكَ" (الفراء، بلا تاريخ، 249/3).

فَكَمَا يَلَاخِظُ جَعَلَ الْفَرَّاءُ كَوْنَ الْجَوَابِ قَوْلُهُ: {وَأَذْنَتْ}، رَأْيَا ارْتِثَاءَ الْمُفَسِّرِ، وَأَنَّ الْمُفَسِّرَ شَبَّهَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ تَعَالَى: {حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا}، ثُمَّ رَدَّ هَذَا الرَّأْيَ، وَرَفَضَهُ، لِأَفْتِرَانِ {وَأَذْنَتْ} بِالْوَاوِ، وَأَنَّ هَذِهِ الْوَاوُ لَيْسَتْ زَائِدَةً؛ لِأَنَّهَا لَمْ يَسْبِقْهَا حَتَّى إِذَا، عَلَى حَدِّ زِيَادَتِهَا فِي قَوْلِهِ: {حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا}، وَقَدْ سَبَقَتْ بِحَتَّى إِذَا. وَلَمْ يُعَيِّنِ الْفَرَّاءُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ جَوَابًا لِـ{إِذَا}.

وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الثَّانِي، فَكَشَفَ الْفَرَّاءُ فِيهِ عَنْ رَأْيِهِ فِي جَوَابِ إِذَا، فِي الْمَوْضِعَيْنِ فِي خَمْسِ الْآيَاتِ الْأُولَى فِي السُّورَةِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ \* وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ \* وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ \* وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ \* وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ} [الانشقاق: 1. 5]، وَجَعَلَ هَذِهِ الْآيَاتِ كَلَامًا وَاحِدًا، "جَوَابُهُ فِيمَا بَعْدَهُ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: فَيَوْمَئِذٍ يَلَاقِي حِسَابَهُ". يُرِيدُ الْفَرَّاءُ أَنَّهُ مَحْذُوفٌ، دَلَّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ، فِي إِشَارَةِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ \* فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ \* فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا} [الانشقاق: 6. 8]. وَفِي هَذَا الْمَوْضِعِ، أَيْضًا، كَشَفَ الْفَرَّاءُ عَنِ الْمُفَسِّرِ: صَاحِبَ الرَّأْيِ، وَهُوَ قَتَادَةُ الْبَصْرِيُّ، وَضَعَفَ رَأْيَهُ، وَزَدَهُ صَرَاحَةً، إِذْ قَالَ: "وَلَيْسَتْ أَشْتَبِي ذَلِكَ" (الفراء، بلا تاريخ، 238/1).

وَفِي جَوَابِ إِذَا فِي الْآيَةِ أَقْوَالٌ أُخْرَى (ينظر: المبرد، بلا تاريخ، 79/2، وابن فارس، 1987 م، ص 193. 194 م، والعكبري، بلا تاريخ، 1278/2، وأبو حيان، بلا تاريخ، 438/8، وعصيمة، 2007 م، 157/1. 158). مِنْهَا: جَوَابُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ}. وَهُوَ قَوْلُ رِضِيِّ بِهِ الْمُبَرَّدُ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ، وَمَا بَعْدَهَا كَمَا تَكُونُ جَوَابًا لِلْجَزَاءِ، تَكُونُ جَوَابًا لِـ{إِذَا}؛ لِأَنَّ إِذَا فِي مَعْنَى الْجَزَاءِ.



وَمِنْهَا أَنَّهُ مَحْدُوفٌ: لِلْعِلْمِ بِهِ، تَقْدِيرُهُ: عَلِمْتُ، أَوْ: لَأَقِي كُلَّ إِنْسَانٍ كَذْحَهُ، وَدَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: {إِنَّكَ كَادِحٌ}، أَوْ: فَأَنْتَ مُلَاقِيهِ، أَوْ: بُعِثْتُمْ، أَوْ: جُوزِيتُمْ، أَوْ: نَحُو ذَلِكَ، مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ السُّورَةُ.

وَمِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ فِي الْآيَةِ، أَيْضًا، أَنَّ جَوَابَ إِذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ {وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ}، كَقَوْلِكَ: حِينَ يَقُومُ زَيْدٌ يَقُومُ عَمْرُو، وَأَنَّ الْوَاوَ زَائِدَةٌ، وَيَعْنِي هَذَا أَنَّ {إِذَا} الْأَوَّلَى مُبْتَدَأٌ، وَ{وَإِذَا الْأَرْضُ} خَبَرُهُ، وَأَنَّ الْوَاوَ زَائِدَةٌ.

وَمِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ، كَذَلِكَ، أَنَّ جَوَابَهَا قَوْلُهُ: {يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ}، عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ، وَالْمَعْنَى: فَيَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ.

وَمِنْهَا، أَيْضًا، أَنَّهُ لَا جَوَابَ لَهَا، وَأَنَّهَا إِمَّا: مَفْعُولٌ بِهِ، لِغَلَطِ مَحْدُوفٍ تَقْدِيرُهُ: اذْكُرِ السَّمَاءَ، وَإِمَّا لَعُو، وَصِلَةٌ، وَالْمَعْنَى: انشَقَّتِ السَّمَاءُ.

وَقَدْ تَبَيَّنَ مِنْ بَيَانِ مَذَاهِبِ أَهْلِ اللُّغَةِ فِي جَوَابِ {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} سَبْعَةُ أَقْوَالٍ، هِيَ:

- الْجَوَابُ قَوْلُهُ: {وَأَذِنتُ}، وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ.
- الْجَوَابُ مَحْدُوفٌ، يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: فَيَوْمَئِذٍ يَلَاقِي حِسَابَهُ.
- الْجَوَابُ قَوْلُهُ: {فَأَمَّا مَنْ أَوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ}.
- الْجَوَابُ مَحْدُوفٌ: لِلْعِلْمِ بِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: عَلِمْتُ، أَوْ: لَأَقِي كُلَّ إِنْسَانٍ كَذْحَهُ، وَدَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: {إِنَّكَ كَادِحٌ}، أَوْ: فَأَنْتَ مُلَاقِيهِ، أَوْ: بُعِثْتُمْ، أَوْ: جُوزِيتُمْ، أَوْ: نَحُو ذَلِكَ، مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ السُّورَةُ.
- الْجَوَابُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: {وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ}، كَقَوْلِكَ: حِينَ يَقُومُ زَيْدٌ يَقُومُ عَمْرُو، وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ.
- الْجَوَابُ قَوْلُهُ: {يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ}، عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ، وَالْمَعْنَى: فَيَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ.
- أَنَّ إِذَا لَا جَوَابَ لَهَا، وَأَنَّهَا إِمَّا: مَفْعُولٌ بِهِ، لِغَلَطِ مَحْدُوفٍ تَقْدِيرُهُ: اذْكُرِ السَّمَاءَ، وَإِمَّا لَعُو، وَصِلَةٌ، وَالْمَعْنَى: انشَقَّتِ السَّمَاءُ.

وَلَعَلَّ أَقْرَبَ الْأَقْوَالِ عِنْدِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ مِنْ كِتَابِهِ، هُوَ الْأَوَّلُ: أَيْ: أَنَّ جَوَابَ {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} هُوَ {وَأَذِنتُ}، وَإِنْ كَانَ مُفْتَرًى بِالْوَاوِ: لِقُرْبِهِ رُبْنَةً مِنْ إِذَا، وَلِصِحَّةِ الْمَعْنَى بَعْدَهُ جَوَابًا، وَلِسَلَامَتِهِ مِنْ تَقْدِيرِ الْحَذْفِ.

## 2. زِيَادَةُ الْوَاوِ فِي جَوَابِ أَدَاةِ الشَّرْطِ لَمَّا:

فَمِنْ ذَلِكَ، أَيْضًا، أَنَّ الْفَرَّاءَ قَبِلَ زِيَادَةَ الْوَاوِ فِي جَوَابِ أَدَاةِ الشَّرْطِ لَمَّا، كَمَا قَبِلَهُ فِي جَوَابِ {حَتَّى إِذَا}، وَجَعَلَ ذَلِكَ مَذْهَبًا لِلْعَرَبِ فِي لُغَتِهَا، وَقَدْ مَرَّ مِنْ قَبْلُ قَوْلُهُ: "وَأِنَّمَا تُجِيبُ الْعَرَبُ بِالْوَاوِ فِي قَوْلِهِ: حَتَّى إِذَا كَانَ، وَ{فَلَمَّا أَنْ كَانَ}، لَمْ يُجَاوِزَا ذَلِكَ" (الفراء، بلا تاريخ، 249/3)، وَقَوْلُهُ: "فَهَذِهِ الْوَاوُ مَعْنَاهَا السُّفُوطُ... وَهُوَ فِي حَتَّى إِذَا وَقَلَمًا أَنْ مَقُولٌ، لَمْ يَأْتِ فِي غَيْرِ هَذَيْنِ" (الفراء، بلا تاريخ، 238/1). وينظر: أبو حيان، بلا تاريخ، 287/5). وَقَوْلُهُ: "وَالْعَرَبُ تَدْخُلُ الْوَاوُ فِي جَوَابِ فَلَمَّا (وَحَتَّى إِذَا)، وَتُلْقِيهَا" (الفراء، بلا تاريخ، 390/2).

وَلَقَدْ وَصَفَ النَّحْوِيُّونَ جَوَابَ لَمَّا، وَالْهَيْئَةُ الَّتِي يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ عَلَيَّهَا: قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: "يَكُونُ جَوَابُهَا فِعْلًا مَاضِيًا اتِّفَاقًا، وَجُمْلَةً اسْمِيَّةً مَفْرُوعَةً بِإِذَا الْمُجَاوِزَةِ، أَوْ بِالْفَاءِ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ، وَفِعْلًا مُضَارِعًا عِنْدَ ابْنِ عُصْفُورٍ" (ابن هشام، 1991م، 309/1). وينظر: الأستراباذي، 1399 هـ، 119/2، وعصيمة، 2007م، 523/2 وما بعدها).

وَلَكِنْ ثَمَّ نُصُوصٌ قُرْآنِيَّةٌ، وَرَدَتْ فِيهَا لَمَّا، وَوَقَعَ جَوَابُهَا خَارِجًا عَمَّا أُصِلَ، فَتَنَاقَشَ النَّحْوِيُّونَ هَذَا الْجَوَابَ، وَتَعَدَّدَتْ أَنْظَارُهُمْ فِي تَعْيِينِهِ. وَمِنْ هَؤُلَاءِ النَّحْوِيِّينَ الْفَرَّاءُ، الَّذِي كَانَ لَهُ نَظَرٌ، يَكَادُ يَكُونُ مُتَقَرِّدًا فِيهِ. فَصَّى أَثْنَاءَ وَقُوفِهِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السِّقَايَةَ} [يوسف: 70]، عَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: {جَعَلَ السِّقَايَةَ}، جَوَابًا لِـ{فَلَمَّا}، وَهُوَ جَوَابٌ، فِعْلًا مَاضِيًا، وَذَا الْأَصْلُ فِيهِ بِاتِّفَاقِ النَّحْوِيِّينَ، ثُمَّ أَتَى أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَدْخَلُ الْوَاوُ فِي مِثْلِ هَذَا الْجَوَابِ، وَجَعَلَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَةِ الْجَبِّ وَأَوْحَيْنَا} [يوسف: 15]. قَالَ: "وَقَوْلُهُ: {فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السِّقَايَةَ} جَوَابٌ. وَرَبَّمَا أَدْخَلَتِ الْعَرَبُ فِي مِثْلِهَا الْوَاوَ، وَهِيَ جَوَابٌ عَلَى خَالِهَا، كَقَوْلِهِ فِي أَوَّلِ السُّورَةِ {فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَةِ الْجَبِّ وَأَوْحَيْنَا}. وَالْمَعْنَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ: أَوْحَيْنَا إِلَيْهِ. وَهِيَ فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ {فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ وَجَعَلَ السِّقَايَةَ}، وَمِثْلُهُ فِي الْكَلَامِ: لَمَّا أَتَانِي وَأَثْبُ عَلَيْهِ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَثَبْتُ عَلَيْهِ" (الفراء، بلا تاريخ، 50/2). وينظر: 390/2).

فَالْفَرَّاءُ، كَمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِ، أَقَرَّ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي جَوَابِ لَمَّا أَنْ يَكُونَ فِعْلًا مَاضِيًا، كَمَا فِي قَوْلِهِ: {جَعَلَ السِّقَايَةَ}، ثُمَّ أَجَازَ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ، وَأَنَّ تَرَادُ الْوَاوِ فِيهِ، وَوَجَدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَةِ الْجَبِّ وَأَوْحَيْنَا}، وَفِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ {فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ وَجَعَلَ السِّقَايَةَ}، وَفِي قَوْلِ الْعَرَبِ: لَمَّا أَتَانِي وَأَثْبُ عَلَيْهِ، وَفِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (البيت لامرئ القيس في: 1964م، ص 15):

فَلَمَّا أَجْرُنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى ... بِنَا بَطْنُ حَبْتٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلٍ

ما بَعَاضِدْ مَذْهَبُهُ، وَيُسَانِدُهُ. بَلْ إِنَّ الْفَرَاءَ ذَهَبَ إِلَى أُنْبَعْدَ مِنْ ذَلِكَ، حِينَ أَجَارَ زِيَادَةَ لَكِنْ فِي جَوَابِ لَمَّا، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: "وَرَبَّمَا أَدْخَلَتْ الْعَرَبُ فِي جَوَابِ لَمَّا لَكِنْ. فَيَقُولُ الرَّجُلُ: لَمَّا شَتَمَنِي لَكِنْ أَتَيْتَ عَلَيْهِ" (الفراء، بلا تاريخ، 50/2).

وَعَيْنَ غَيْرِ الْفَرَاءِ جَوَابُ لَمَّا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَةِ الْجَبِّ وَأَوْحَيْنَا}: فَبِهِ مُثَبَّتٌ: إِمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَأَوْحَيْنَا}: وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ (العكبري، بلا تاريخ، 725/2)، وَإِمَّا قَوْلُهُ: {قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ} [يوسف: 17]، أَوْ أَنَّهُ مَحْذُوفٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، تَقْدِيرُهُ: عَظُمَتْ فِتْنَتُهُمْ، أَوْ: جَعَلُوهُ فِيهَا، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: {وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ} (أبو حيان، بلا تاريخ، 287/5)، أَوْ تَقْدِيرُهُ: فَعَلُوا بِهِ مَا فَعَلُوا مِنَ الْأَذَى (الزمخشري، بلا تاريخ، 332/2)، أَوْ تَقْدِيرُهُ: عَرَفْنَاهُ (العكبري، بلا تاريخ، 725/2).

وَحَاصِلُ آرَاءِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ فِي تَعْيِينِ جَوَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَةِ الْجَبِّ وَأَوْحَيْنَا} [يوسف: 15]، ثَلَاثَةُ آرَاءٍ:

- أَنَّ الْجَوَابَ، قَوْلُهُ: {وَأَوْحَيْنَا}، وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ. وَالْمَعْنَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ فِي كِتَابِهِ: أَوْحَيْنَا إِلَيْهِ. وَهُوَ الرَّاجِعُ عِنْدِي، لِغُرْبِهِ ثَبَتُهُ مِنْ {فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ}، وَلِبُعْدِهِ عَسْفِ التَّأْوِيلِ وَالتَّقْدِيرِ.
  - أَنَّ الْجَوَابَ قَوْلُهُ: {قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ}.
  - أَنَّ الْجَوَابَ مَحْذُوفٌ، وَفِي تَقْدِيرِهِ أَقْوَالٌ.
- وَمِثْلُ مَا سَبَقَ، مِمَّا سَلَكَهَ الْفَرَاءُ ضِمْنَ قَاعِدَتِهِ، الَّتِي تُبَيِّنُ الْقَوْلَ بِزِيَادَةِ الْوَاوِ فِي جَوَابِ لَمَّا، قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهِ لِلْجَبِينِ \* وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ} [الصافات: 103، 104]. فَقَدْ عَيْنَ الْفَرَاءُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَنَادَيْنَاهُ} جَوَابًا لِمَّا، وَأَنَّ الْوَاوُ زَائِدَةٌ (الفراء، بلا تاريخ، 211/2)، وَأَنَّ الْمَعْنَى: نَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ. قَالَ مُعَلِّقًا عَلَى الْآيَةِ: "وَيَقَالُ: أَيْنَ جَوَابُ قَوْلِهِ: {فَلَمَّا أَسْلَمَا}؟ وَجَوَابُهَا فِي قَوْلِهِ: {وَنَادَيْنَاهُ}. وَالْعَرَبُ تُدْخِلُ الْوَاوَ فِي جَوَابِ فَلَمَّا وَ(حَتَّى إِذَا)، وَتُلْقِيهَا. فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ: (حَتَّى إِذَا جَاءَهَا فَفُتِحَتْ)، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ (وَفُتِحَتْ). وَكُلُّ صَوَابٌ. وَفِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ (فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ وَجَعَلَ السَّقَايَةَ). وَفِي قِرَاءَتِنَا بِغَيْرِ وَاوٍ" (الفراء، بلا تاريخ، 390/2).
- وَلَمْ يَسْتَبْعِدِ الْمُرَادِيُّ (المرادي، 1993، ص 166)، وَابْنُ هِشَامٍ (ابن هشام، 1991، م 417/1) أَنْ يَكُونَ، أَيْضًا، قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَتَلَّهِ لِلْجَبِينِ} جَوَابًا، وَأَنَّ الْوَاوُ زَائِدَةٌ، وَالْوَاوُ الْأَوَّلَى فِي قَوْلِهِ: {وَنَادَيْنَاهُ} عَاطِفَةٌ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: فَلَمَّا أَسْلَمَا تَلَّهِ لِلْجَبِينِ.
- وَلَكِنَّ الْمُبَرِّدَ قَبْلَهُمَا لَمْ يَقْبَلْ بِمَذْهَبِ الْفَرَاءِ، وَلَا بِزِيَادَةِ الْوَاوِ فِي جَوَابِ لَمَّا، فَمَنْعَ كَوْنِ قَوْلِهِ: {وَنَادَيْنَاهُ} جَوَابًا لِمَّا: لِأَنَّ الْوَاوَ فِيهِ، وَلَيْسَ مَحَلُّهَا هَاهُنَا، وَجَعَلَ جَوَابَهَا مَحْذُوفًا، تَقْدِيرُهُ: أُنْبَغُ مِنْ ذِكْرِهِ: لِكُونِهِ مَعْلُومًا فِي التَّرَكِيبِ (المبرد، بلا تاريخ، 80/2)، وَقَدَرَهُ مِنْ قَدَرَةٍ: إِمَّا بِ"كَانَ مَا كَانَ مِمَّا تَنْطَلِقُ بِهِ الْحَالُ، وَلَا يُجِيطُ بِهِ الْوَصْفُ مِنْ اسْتِشْارِهِمَا، وَاعْتِبَاطِهِمَا، وَحَمْدِهِمَا لِلَّهِ، وَشُكْرِهِمَا عَلَى مَا أَنْعَمَ بِهِ عَلَيْهِمَا، مِنْ دَفْعِ الْبَلَاءِ الْعَظِيمِ بَعْدَ حُلُولِهِ" (الزمخشري، بلا تاريخ، 43/4)، وَإِمَّا بِ: "نَادَيْتُهُ الْمَلَأَيْتُهُ، أَوْ ظَهَرَ فَضْلُهَا" (العكبري، بلا تاريخ، 1092/2)، وَإِمَّا "رُحْمًا، أَوْ سَعْدًا" (الأنباري، بلا تاريخ، 256/2)، وَإِمَّا بِ: "أَذْرَكَ ثَوَابَنَا، وَنَالَ الْمُنْزِلَةَ الرَّفِيعَةَ لَدُنَّا" (ابن يعيش، بلا تاريخ، 94/8). وَمِنْهُمَا يَكُنْ شَأْنُ الْمُقَدَّرِ، فَقَدْ جَوَابَ مَحْذُوفًا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ كَافَّةً (ابن جني، بلا تاريخ، 462/2)، أَوْ مَذْهَبُ جُمْهُورِهِمْ (المرادي، 1983، ص 166).
- وَلَا مَانِعَ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَحَدَ الْفِعْلَيْنِ: {وَنَادَيْنَاهُ}، أَوْ {وَتَلَّهِ لِلْجَبِينِ}، وَلَا وَجْهَ بِالِاخْتِجَاجِ بِأَنَّ الْوَاوَ لَا تُزَادُ، فَرِيَادَتُهَا ثَابِتَةٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، ظَاهِرَةٌ فِي نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ (البيت لمروان بن أبي حفصة كما في: ابن مالك، 1990، م 353/3):
- فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعَى لِأَجْبُرَ عَظْمُهُ ... حِفَاطًا وَتَبْنُوِي مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرِي
- كَمَا أَنَّ زِيَادَتَهَا أَثَبَّتَهَا جَمَاعَةٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ، مِنْهُمْ الْأَخْفَشُ (المرادي، 1983، ص 164، وابن هشام، 1991، م 417/1)، وَابْنُ مَالِكٍ (ابن مالك، 1990، م 353/3).

ثَالِثًا: حَذْفُ جَوَابِ أَدَاةِ الشَّرْطِ:

إِذَا كَانَ مَا سَبَقَ كَشَفَ عَنْ أَنَّ الْفَرَاءَ كَانَ يَرَى أَنَّ الْجَوَابَ الْمُشْكِلَ ظَاهِرٌ فِي النَّصِّ، غَيْرَ مَحْذُوفٍ، كَمَا هُوَ مَذَاهِبُ كَثِيرٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ، وَأَنَّ الْفَرَاءَ أَبْدَى فِي تَعْيِينِهِ فِكْرًا نَحْوِيًّا، بَدَأَ فِيهِ قَرْدًا، مُخَالِفًا لِمَذَاهِبِ كَثِيرٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ، فَإِنَّ الْأَتَى يَكْشِفُ عَنْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُنْكَرًا حَذْفِ الْجَوَابِ، جَاحِدًا بِهِ، فَلَطَالَمَا أَقَرَّ بِتَرْكِهِ، وَأَنْبَأَ بِأَنَّهُ مَحْذُوفٌ غَيْرَ مَذْكُورٍ، وَبِأَنَّ الْعَرَبَ تَعَمَّدُ كَثِيرًا إِلَى حَذْفِهِ، وَتَرْكِهِ مِنَ الْكَلَامِ. وَلِلْفَرَاءِ فِي هَذَا السِّيَاقِ، أَيْضًا، فِكْرٌ نَحْوِيٌّ، يَجْدُرُ بِنَا أَنْ نُنَبِّهَ إِلَيْهِ.

فَقَدْ أَنْبَأَ الْفَرَاءَ عَنْ حَذْفِ الْجَوَابِ، وَتَرْكِهِ، وَإِضْمَارِهِ، وَوَضَعَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَانِ مَا يُشْبِهُ الشَّرْطَ، وَقَصَلَ فِي الْحَالَاتِ، الَّتِي تُحْذَفُ فِيهَا الْعَرَبُ الْجَوَابَ. فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الْجَوَابَ يُضْمَرُ، وَيُتْرَكُ، إِذَا كَانَ الْكَلَامُ يُبَيِّنُ أَنَّهُ مُضْمَرٌ، وَأَنَّ مَعْنَاهُ، وَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَعْلُومٌ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ، وَأَنَّ مَعْنَاهُ قَدْ جَرَى فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَذَاهِبِ الْعَرَبِ، وَأَنَّ عَلَى الْمُرءِ أَنْ يَعْرِفَ هَذِهِ الْمَذَاهِبَ، وَأَنَّ "مَنْ لَمْ يَعْرِفْ مَذَاهِبَ الْعَرَبِ، وَيَتَّبِعْ لَهُ الْمَعْنَى ... لَمْ يَكْتَفِ، وَلَمْ يَشْتَفِ" (الفراء، بلا تاريخ، 417/2). وَأَلَحَّ الْفَرَاءُ كَثِيرًا عَلَى أَنَّ الْجَوَابَ قَدْ يَتْرَكُ (الفراء، بلا تاريخ، 67/1، 296، 256/2، 301، 253/3)، وَاشْتَرَطَ لِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْجَوَابِ مَعْرُوفًا، لِلْسَّامِعِينَ (الفراء، بلا تاريخ،

7.6/2، و145، و231/3)، أو أن يكون ما بعده دل عليه، يكفي منه (الفراء، بلا تاريخ، 7/2)، ويثبت. ويعود الفراء دائماً، فيلج على أنه إذا كان أمر الجواب معلوماً (الفراء، بلا تاريخ، 63/2، 64)، تركته العرب؛ لأنه معلوم المعنى، وأن "كل ما كان معلوم الجواب، فإن العرب تكتفي بترك جوابه، ألا ترى أن الرجل يشتم صاحبه، فيقول المشتموم: أما والله لولا أبوك، فيعلم أنه يريد: لستمثلك، فمثله هذا يترك جوابه" (الفراء، بلا تاريخ، 242/2)، وأن العرب إنما تفعله "في كل موضع يعرف فيه معنى الجواب، ألا ترى أنك تقول للرجل: إن استطعت أن تنصديق، إن رأيت أن تقوم معنا، بترك الجواب؛ لعرفتك بمعرفته به، فإذا جاء ما لا يعرف جوابه إلا بظهوره، أظهرته، كقولك للرجل: إن تقوم، نصب خيراً، لا بد في هذا من جواب؛ لأن معناه لا يعرف إذا طرأ" (الفراء، بلا تاريخ، 331/1، 332). كما أنبأ الفراء عن أن وراء ترك الجواب، وحذفه، إذا كان أمره معلوماً؛ غاياب، ومقاصد، أرادتها العرب، من أهمها الإيجاز، والاختصار. قال: "فالعرب تخذف جواب الشيء إذا كان معلوماً، إزادة الإيجاز" (الفراء، بلا تاريخ، 63/2). ووقفت هذه المباحث على مواضع معينة، فيها مفتع عن إيراد أمثاله كلها، وأقر فيها الفراء بأن جواب الأداة محذوف، ورأت أن لهذا الإقرار صوراً متنوعة.

فقد يكون الجواب محذوفاً، ترك الفراء تفسيره؛ لأن تركه أبلغ من ذكره، ومن النص على معناه، أو قد يكون الجواب محذوفاً، جهد الفراء في تفسيره، وإيضاح معناه، اعتماداً على ما يدل عليه من كلام، كان قبل الأداة، أو بعده.

ومعنى هذه المسألة يتصل بالأدوات: لم، ولولا، وإذا:

- فيما كان فيه جواب الأداة محذوفاً، عند الفراء، جواب (لم)، في قوله تعالى: {فلما ذهب عن إبراهيم الرفع وجاءته البشري يجادلنا في قوم لوط} [هود:74]. فقال الفراء معلقاً على الآية: "ولم يقل: جادلنا. ومثله في الكلام لا يأتي إلا بفعل ماضٍ، كقولك: فلما أتاني أتيت. وقد يجوز: فلما أتاني أتيت عليه، كأنه قال: أقبلت أتيت عليه" (الفراء، بلا تاريخ، 23/2). فأنبأ الفراء، ابتداءً، أن الأصل في مثله من الكلام أن يقع جواب (لم) فعلاً ماضياً، كقولك: فلما أتاني أتيت، ولكنه ورد في التثنية المضارعاً، على خلاف الأصل، ومثله يجوز نحو قولك في الكلام: فلما أتاني أتيت عليه، وأن جواب (لم) في مثل هذا الكلام محذوف، فتفسيره: أقبلت أتيت عليه؛ لذا، فلا بد في الآية من تفسير جواب (لم)، فعلة ماضٍ؛ وعليه فجوابها محذوف، فتفسيره: أقبل (يجادلنا)، وبناء عليه، فإن جملة (يجادلنا) حال: وقيل الهمخشري حذف جواب (لم)، ولكنه قدره على نحو مختلف، فتفسيره عنده: اجتراً على خطائنا، أو فطين لمجادلتنا، أو قال: كبت كبت. وجملة: {يجادلنا} استئنافية (الزمخشري، بلا تاريخ، 305/2).
- وإذا كان الفراء، والهمخشري قد ذهب إلى أن جواب (لم) محذوف، على اختلافهما في تفسير هذا المحذوف، كان الكسائي قبلهما قد جعل جوابها الفعل المستقبل (يجادلنا)، وأنه فعل في معنى الفعل الماضي جادلنا (النحاس، 1988م، 294/2، 295). ونقل النحاس هذا الرأي عن الأخفش، أيضاً، غير أن الأخفش، عند حديثه عن الآية لم يذكر ذلك. ينظر: الأخفش، 1995م 580/2).
- وذهب ابن عصفور إلى أنه لا حذف في الآية، وأن قوله تعالى: {يجادلنا} جواب لم، وإن كان فعلاً مضارعاً، بناءً على مذهبه في جواز ذلك. قال ابن هشام: "يكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً... وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور" (ابن هشام، 1991م، 309/1، 310).
- ولم أفر على رأي، في حدود ما قرأت عن الجواب، يجز أن يكون الجواب قوله: {جاءته البشري}، وهو الظاهر القريب عندي، ولكن العكبري استبعد كونه كذلك؛ لأنه يوجب زيادة الواو، وزادها عنده ضعيف (العكبري، بلا تاريخ، 708/2). وفي استبعاده ذلك ما ينبئ بالقول به، ثم إن زيادة الواو ثابتة، كما ألمعنا إلى ذلك في غير ما موضع، من هذه المقالة.
- ومثل السابق، المتصل بالجواب المتروك، تعيين جواب لولا، في قوله تعالى: {ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم} [النور:10].

فقد ذكر الفراء أن جواب لولا متروك؛ لكونه معلوم المعنى، وذكر أن العرب تترك جواب معلوم الجواب، ثم أنبأ أن في قول الله بعد: {لمسكم في ما أقضتكم فيه عذاب عظيم} [النور:14]، وقوله: {ما زكا منكم من أحد} [النور:21]؛ بياناً لهذا الجواب المتروك (الفراء، بلا تاريخ، 247/2).

وأخذ النحاس كلام الفراء، ولم يعز إليه، وذكر أن جواب لولا محذوف، وأنه حذف؛ "لأنه ذكر مثله بعد" (النحاس، 1988م، 129/3). يريد ما أراد الفراء، قول الله تعالى: {ولولا فضل الله عليكم ورحمته في الدنيا والآخرة لمسكم في ما أقضتكم فيه عذاب عظيم} [النور:14]، ولم يقدره.

وأنبأ الهمخشري بما أنبأ به الفراء، وأن جواب لولا متروك، ولم يقدره كالتحس؛ لأن تفسير هذا المتروك، كما يوجب لفظة، يخصصه؛ ولذلك قال: "وتركه دال على أمر عظيم، لا يكتنه، ورب مسكوت عنه أبلغ من منطوق به" (الزمخشري، بلا تاريخ، 166/3). ولكن أبا حيان قدره، فنقل عن سبقه من أهل العلم سبعة معانٍ، يحتملها النص، وهي: لهلكتم، أو لفصحتكم، أو لعاجلكم بالعقوبة، أو لتبين الكاذب، أو لكشف الزنا بأيسر من هذا، أو لأخذهم بعقاب من عنده، ثم ترك أبو حيان الباب مفتوحاً لتأويل

الإيهام، في هذا الجواب، إذ قال: "وَنَحْوَهَا مِنَ الْمَعْنَى، الَّتِي يُوجِبُ تَقْدِيرَهَا إِيْنَاهُمُ الْجَوَابُ" (أبو حيان، بلا تاريخ، 400/6. وينظر: الحلبي 1994م، 212/5).

وقد ظهر من خلال السابق أن في جواب لولا ثلاثة أقوال:

1. الأول أنه متروك؛ لكونه معلوم المعنى، وأن ما بعده بيان له، وذلك كامن في تكرار لولا. وهذا القول، في رأيي، أقرب من غيره.
  2. والثاني أنه متروك، يدل على أمر عظيم، وعدم تقديره أبلغ من منطوق به.
  3. والثالث أنه متروك، يمكن تقديره، وأنه يحتمل سبعة معانٍ، كما مر.
- وألح النحويون على أن إذا تُفيد الشرط، وأنها كسائر أدوات الجزاء يليها الفعل (الهروري، 1993م، ص 204، والبركلي، 2012م، ص 273)، وأنها تحتاج إلى جواب، يكون فعلاً (المبرد، بلا تاريخ، 74/2). وقد وقعت إذا في القرآن، وقد أُجيبَتْ بجواب ظاهر كثيراً، عند جميع النحويين، وجواب بدا تعينه، والبحث عنه مشكلاً، اضطرر فيه النحويون، وتعددت أجوبتهم عنه. فمن ذلك قوله تعالى: {فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبَرَّكُوا مَا عَلَوُا تَتَبَرَّكُوا} [الإسراء:7]. وقد ناقش الفراء الآية، فبين، ابتداءً، أن في جواب إذا وجهين: أنه محذوف، تقديره: "فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ بَعَثْنَاهُمْ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ ... وَقَدْ يَكُونُ لِيَسُوءِ الْعَذَابِ وُجُوهَكُمْ"، ثم ألمع الفراء إلى وجه ثالث، يجوز أن يكون جواباً هو: لنسوءن، لو قرأنا: {لِنَسُوءَنَّ وُجُوهَكُمْ}، يلام مفتوحة (الفراء، بلا تاريخ، 116/2). وكان الأخفش قد وقف على الآية، فذكر أن جواب إذا محذوف، وأنه مراد في المعنى، وأن تقديره: "خَلَيْنَاهُمْ، وَإِيَّاكُمْ لَمْ نَمْنَعَكُمْ مِنْهُمْ بِذُنُوبِكُمْ" (الأخفش، 1995م، 321/1. وينظر: النحاس، 1988م، 246/1). وذكر الزمخشري أن جواب إذا محذوف، ولكنه قدره ببعثناهم {لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ}، وذكر أنه قد خُذِفَ لدلالة ذكره أولاً عليه "الزمخشري، بلا تاريخ، 478/2. وينظر: أبو حيان، بلا تاريخ، 10/6)، يعني قوله تعالى: {فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ بَعَثْنَاهُمْ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ} [الإسراء:5].

### الخاتمة:

لقد ظهر جلياً، من خلال ما ناقشته المقالة، أن للفراء أنظاراً، وملاحم نحويّة، بدا بعضها يشبه ما لدى غيره من جمهور النحويين، كالقول بأن الجواب محذوف، لكون معناه معلوماً، معروفاً للعرب؛ وبعضها يكاد ينماز من غيرها، مما لدى النحاة الآخرين، إذ وقف، ووقفوا على بعض من أدوات الشرط الجزائية، وغير الجزائية، في لغة التثنية المبركة؛ على أدوات، سبق في الآيات قرأ، أو مفروفاً بعضها إلى بعض آخر، وكلها يطلب جواباً، بدا طلبه، وتعينه خافياً، مما أدى إلى اضطراب، واختلاف في أقوالهم جميعاً. وأنبأت المقالة، أيضاً، أن الفراء كان يحرص على طلب جواب الأداة من النص، ومما تقدم على الأداة من كلام، أو تأخر، ولم يكن يلجأ إلى القول بخذف الجواب، إلا إذا رأى جازماً أن معناه معلوم، واضح للسامعين، وأن لا سبيل إلى القول بظهوره، وهذا أول الملاحم. وأما إذا كان سياق الكلام يبيد أن الجواب ظاهر، فكان الفراء يفر إلى القول بذلك، ولا يبال، أكان ما قال خارجاً على أصول النحاة، ترده فواعدهم، فتكشف لنا، في هذا السياق، ملمح آخران، كاد الفراء يتميز بهما من بين أنداده، ممن ورد على النص القرآني، ولا سيما إذا اجتمعت أداة مع مثلها لفظاً ومعنى، أو معنى لا لفظاً، بفاصلي بينهما، أو افترن ما ظاهره أنه هو الجواب بحذف، لا يصح افتران الجواب به. أما الملمح الأول، فعنوانه أن جواب الأداة واحد، وأن جواب إحدى الأداة كفى عن جواب الأخرى، وأما الملمح الثاني، فعنوانه أن الجواب هو ذلك الجواب المصدّر المقرون بحذف، لا يصح أن تجاب به الأداة، وفق رأي جمهور النحاة. ولا ريب أن اعتماد ما ارتأه الفراء، وفق هذين الملمحين، ينفي أن يكون ثم ذاع، يدعو إلى التفتيش عن جواب آخر للأداة، التي لم تخط بجواب ظاهر في النص؛ عن جواب قيل: إنه محذوف، تقديره كذا، ومعناه كذا، فتكثر التقديرات والتأويلات، وتراحم بحثاً عن معنى مغيب، مع أنه شاهد ظاهر، واضح، إلا أن الأصول المؤصلة في جواب كل أداة تدفع رأي الفراء، وهو الرأي الواضح القريب، الذي ينظر إلى النص نظرة الواصف، لا نظرة المقدر، المتمحل!

ولا ريب في أن المقالة بينت، أيضاً، آثار هذه الملاحم في إيضاح المعنى، وجلاته، والكشف عنه من خلال ذكر أقوال أهل العلم في جواب الأداة موضع الإشكال، وخالف قول الفراء.

## المراجع:

- الأبرص، عبيد. (1983). *ديوان عبيد بن الأبرص*. دار بيروت للطباعة والنشر، د.ط.
- الأخفش، سعيد بن مسعدة. (1995). *معاني القرآن*. تحقيق عبد الأمير الورد، عالم الكتب، ط1.
- الأسرطاقي، رضي الدين. (1399هـ). *شرح الكافية*. دار الكتب العلمية، (بلا طبعة).
- امرؤ القيس. (1964). *ديوان امرؤ القيس*. تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، طبعة دار المعارف.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن (بلا تاريخ). *البيان في إعراب غريب القرآن*. ضبطه بركات هبود، شركة دار الأرقم بن الأرقم، (بلا طبعة).
- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم. (1391 هـ). *إيضاح الوقف والابتداء*. تحقيق محي الدين رمضان، (بلا طبعة).
- البركلي، محمد بن بير علي. (2012). *شرح لب الأبواب في علم الإعراب*. تحقيق حمدي جباري، دار المأمون للنشر والتوزيع، ط1.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (بلا تاريخ). *الخصائص*. تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، (بلا طبعة).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1389 هـ). *المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات*. تحقيق علي النجدي ناصف وزميله، (بلا طبعة).
- الحلي، أبو العباس بن يوسف بن محمد. (1994). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. تحقيق علي معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، ط1.
- الحلواني، محمد خير. (بلا تاريخ). *الواضح في النحو والصرف "قسم النحو"*. دار المأمون، (بلا طبعة).
- أبو حيان، محمد بن يوسف. (بلا تاريخ). *تفسير البحر المحيط*. دراسة وتحقيق وتعليق عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، (بلا طبعة)، بيروت.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى. (1984). *معاني الحروف*. حققه عبد الفتاح شلي، دار الشروق، ط3.
- الزجاج، أبو إسحق إبراهيم بن السري، (1973م)، *معاني القرآن وإعرابه*، تحقيق عبد الجليل عبد ه جلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- الزمخشري، محمود بن عثر. (بلا تاريخ). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في حقائق التنزيل*. ضبط وتوثيق أبو عبد الله الداني آل زهزي، دار الكتاب العربي، (بلا طبعة).
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. (1999). *الكتاب*. تحقيق وشرح محمد عبد السلام هارون، دار الجليل، ط1.
- السيوطي، جلال الدين. (1980). *معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، (بلا طبعة).
- الشاطبي، أبو اسحق إبراهيم بن موسى. (2007). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*. تحقيق عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العليا وإحياء التراث الإسلامي، ط1، جامعة أم القرى.
- عضيمة، عبد الخالق. (2004). *دراسات لأسلوب القرآن الكريم*. دار الحديث، (بلا طبعة).
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (بلا تاريخ). *التبيان في إعراب القرآن*. تحقيق محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (بلا طبعة).
- ابن فارس، أحمد بن زكريا. (1977). *الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها*. تحقيق السيد أحمد صثقر، مطبعة البابي الحلبي، (بلا طبعة).
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. (بلا تاريخ). *معاني القرآن*. ج1، تحقيق أحمد نجاتي ومحمد النجار، دار السرور، بيروت (بلا طبعة)، وج2، تحقيق عبد الفتاح شلي، دار السرور (بلا طبعة)، بيروت، وج3، تحقيق محمد النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (بلا طبعة).
- ابن قتيبة، أحمد بن عبد الله بن مسلم. (1981). *تأويل مشكل القرآن*. شرحه ونشره السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، ط3.
- ابن قتيبة، أحمد بن عبد الله بن مسلم. (1966). *الشعر والشعراء*. تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، (بلا طبعة).
- ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1990). *شرح تسهيل الفوائد*. تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (بلا تاريخ). *المقتضب*. تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، (بلا طبعة).
- المرادي، الحسن بن قاسم. (1983). *الجنى الداني في حروف المعاني*. تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط2.



- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد. (1988). *إعراب القرآن*. تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب، ط3.
- الهروي، علي بن محمد (1993). *كتاب الأزهية في علم الحروف*. تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية (بلا طبعة).
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله حمال الدين بن يوسف (1991). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، (بلا طبعة).
- يعفر، الأسود. (بلا تاريخ). *ديوان الأسود بن يعفر*. صنعه نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، (بلا طبعة).
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش. (بلا تاريخ). *شرح المفصل*. عالم الكتب (بلا طبعة).